

ملخص مذكرة العملية

بنك أفريقيا



إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي أقصاه 500.000.000 درهم من حيث المبلغ الأصلي

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من :

- مذكرة العملية
- الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2021 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/009/2022
- التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2021 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 9 دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/033/2022.

الشطر "A" (قابل للمراجعة كل 5 سنوات - غير مدرج)	الشطر "B" (قابل للمراجعة سنويا - غير مدرج)
الحد الأقصى	500 000 000 درهم
العدد الأقصى للسندات	5000 سند تابعي لأجل لا محدود
القيمة الاسمية الأحادية	100 000 درهم
تداول السندات	بالتراضي (خارج البورصة)
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة كل 5 سنوات، بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر 5 سنوات والمحدد بناء على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة لأجل 5 سنوات كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2022. تضاف إليه علاوة المخاطر
علاوة المخاطر	قابل للمراجعة سنويا، بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا والمحدد بناء على منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما يصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2022. تضاف إليه علاوة المخاطر
ضمان التسديد	لا يشكل هذا الإصدار موضوع أي ضمان خاص
الأجل	لأجل لا محدود (مع إمكانية تسديد مسبق بعد السنة الخامسة لتاريخ الانتفاع. والذي لا يمكن ان يتم إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق لخمس سنوات كحد أدنى
طريقة التخصيص	مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)

فترة الاكتتاب: من 20 دجنبر إلى 22 دجنبر 2022 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات وتداولها في السوق الثانوية حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديد لاحتهم في مذكرة العملية هذه

هيئة الاستشارة

BMCE CAPITAL
CONSEIL

الهيئة المكلفة بالتوظيف

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل
طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 الصادر في 14 من صفر 1434 (28 ديسمبر 2012) بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 13 دجنبر 2022 تحت المرجع VI/EM/041/2022
لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

- يتكون هذا الأخير من:
- هذه المذكرة الخاصة بالعملية
 - الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2021 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/009/2022
 - التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2021 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 9 دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/033/2022.

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13 دجنبر 2022 تحت المرجع VI/EM/041/2022 بالتأشير على منشور يتعلق بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود مع آلية امتصاص الخسائر وإلغاء أداء القسائم بمبلغ إجمالي أقصاه 500 000 000 درهم من حيث المبلغ الأصلي من طرف بنك أفريقيا.

تهم تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل المنشور المكون من الوثائق التالية :

- مذكرة العملية
- الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2021 والمسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/009/2022
- التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2021 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 9 دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/033/2022.

يطلب من المستثمرين المحتملين الاطلاع على المعلومات المتضمنة في كافة الوثائق المذكورة آنفا قبل اتخاذ قرار المشاركة في العملية موضوع هذه المذكرة.

لا تقتضي تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل الموافقة على فرصة العملية ولا التحقق من المعلومات المقدمة. وإنما تم منحها بعد دراسة دقة وتناسق المعلومة الممنوحة في أفق العملية المقترحة على المستثمرين.

ويلفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى المخاطر التي تحيط بالاستثمار في الأدوات المالية.

لا تصدر الهيئة المغربية لسوق الرساميل رأيها حول فرصة العملية المقدمة ولا على وضعية المصدر. ولا تشكل تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل ضمانا ضد المخاطر المرتبطة بالمصدر أو السندات المقترحة في إطار العملية موضوع هذا المنشور.

وهكذا، يجب على المستثمر التأكد قبل الاكتتاب من الفهم الجيد لطبيعة وخصائص السندات المعروضة، وكذا التحكم في تعرضه للمخاطر المرتبطة بهذه الأسهم.

لهذه الغاية، يطلب من المستثمر :

- الاطلاع بعناية على كافة الوثائق والمعلومات المعروضة عليه، لاسيما تلك الواردة في قسم " عوامل المخاطر " المبين في هذه المذكرة للعملية وكذا الوثيقة المرجعية المذكورة مسبقا؛
- استشارة أي مهني مختص عند الحاجة في مجال الاستثمار في الأدوات المالية.

لا يتوجه المنشور سابق الذكر للأشخاص التي لا تسمح القوانين المطبقة على مقر إقامتهم بالمشاركة في العملية المقترحة. يرجى من الأشخاص الذين قد يوجد المنشور في حوزتهم التأكد واحترام القوانين التي يخضعون لها في مجال المشاركة في هذا الصنف من العمليات.

لن تقترح الهيئة المكلفة بالتوظيف الأدوات المالية، موضوع المنشور المذكور مسبقا إلا بشكل مطابق للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في أي دولة تقدم فيها عرضا مماثلا.

لا تتحمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ولا BMCE Capital Conseil المسؤولية عند عدم احترام هذه القوانين أو الأنظمة من طرف الهيئة المكلفة بالتوظيف.

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة ومن جهة ثانية بفعل مدته غير المحددة. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتسديد جميع الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لأجل محدد التي تم إصدارها أو التي سيتم إصدارها لاحقا.

وبشكل المبلغ الأصلي والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي وستأتي من مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا.

علاوة على ذلك، يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي :

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد .

يوضع المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن التصرف في كل حين في الأماكن التالية :

- في المقر الرئيسي لبنك أفريقيا : الكائن بشارع مولاي يوسف، رقم 140، الدار البيضاء.
الهاتف : 00 212 520 53 07 01 وفي موقعه على الأنترنت وفق العنوان التالي : <https://www.bankofafrica.ma/>
- في مقر شركة BMCE Capital Conseil، الكائن بشارع مولاي يوسف رقم 63 الدار البيضاء.
الهاتف: 00 212 522 42 91 00 .

كما يوضع المنشور رهن إشارة العموم في الموقع الإلكتروني للهيئة المغربية لسوق الرساميل (www.ammc.ma).

تمت ترجمة هذا الملخص من طرف شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة لهذه الأخيرة وبنك أفريقيا. إذا كان هناك اختلاف بين محتوى هذا الملخص ومحتوى المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ففي هذه الحالة، لا يعتد إلا بهذا الأخير.

القسم الأول : تقديم الاقتراض السندي التابعي لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

يخضع إصدار السندات موضوع مذكرة العملية هذه للظهير الشريف رقم 1-14-193 الصادر في فاتح ربيع الأول 1436 بتنفيذ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، والظهير الشريف رقم 1-14-193 الصادر في 28 دجنبر 2012 بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتهما، والقانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه، والدورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسة الائتمان كما تم تعديلها وتتميمها (لاسيما المادة 20 المتعلقة بأدوات الأموال الذاتية الإضافية) ودورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 بتاريخ 20 فبراير 2019 المتعلقة بالعمليات والمعلومات المالية.

أ. بنية العرض

يعتزم بنك أفريقيا إصدار 5.000 سند تابعي لأجل لا محدود بقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم. ويصل المبلغ الأقصى من حيث المبلغ الأصلي للعملية إلى 500 000 000 درهم، موزعا كما يلي :

✓ الشطر "A" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

✓ الشطر "B" يضم سندات لأجل لا محدود بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، وبسقف قدره 500 000 000 درهم وقيمة إسمية تبلغ 100 000 درهم.

وفي جميع الأحوال، لا ينبغي أن يتجاوز المبلغ الإجمالي الملزم للشطرين مبلغ 500 000 000 درهم. في حالة لم يتم الاكتتاب كليا في الاقتراض السندي، سيتم حصر مبلغ الإصدار في المبلغ المكتتب فعليا.

ب. أهداف العملية

يكمُن الهدف الرئيسي من هذا الإصدار في :

- مواكبة تنفيذ المخطط الاستراتيجي للتنمية 2022-2024 والتقيد بالمقتضيات التنظيمية من خلال تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الحالية وبالتالى تعزيز نسبة ملاءة بنك أفريقيا ؛
 - تمويل تطور البنك على الصعيدين الدولي والمحلي ؛
 - استباق مختلف التطورات التنظيمية في الدول التي تشتغل فيها المجموعة.
- وطبقا لدورية بنك المغرب رقم 14/G/2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان كما تم تغييرها وتتميمها، سيتم تصنيف الأموال التي تم جمعها في إطار هذه العملية ضمن الأموال الذاتية الإضافية من المستوى 1.

.III المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود لبنك أفريقيا

تنبيه:

يتميز السند التابعي لأجل لا محدود عن السند الكلاسيكي بفعل أولا رتبة الديون المحددة تعاقديا في بند التابعة و بفعل مدته اللامحدودة من جهة ثانية. ويكمن تأثير بند تابعة السندات في ربط تسديد الاقتراض في حالة تصفية مؤسسة الإصدار بتعويض كافة الديون الأخرى بما في ذلك الاقتراضات السندية التابعة لمدة محددة التي تم إصدارها أو التي يمكن إصدارها لاحقا. علاوة على ذلك، يشكل المبلغ المقترض والفوائد المتعلقة بهذه السندات التزاما من الرتبة الأخيرة وتأتي في مرتبة أعلى فقط من سندات رأسمال بنك أفريقيا. كما يتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين إلى ما يلي:

- ليس لهذا الإصدار المتعلق بالسندات لأجل لا محدود تاريخ استحقاق معين وإنما يمكن تسديده حسب قرار الشركة المصدرة و بعد موافقة بنك المغرب، مما قد يؤثر على الأجل المتوقع وشروط إعادة الاستثمار.
- يتضمن الاستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود بنودا لانخفاض المبلغ الإسمي للسندات وإلغاء أداء الفوائد التي تعرض المستثمرين إلى مخاطر يتم تقديمها في الفصل الرابع من هذا القسم

.1 خصائص الشطر A

خصائص الشطر A (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة كل 5 سنوات وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات
سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليبر).

الشكل القانوني
لحاملهاالحد الأقصى للشطر
500 000 000 درهمالعدد الأقصى للسندات المصدرة
5.000 سند تابعيالقيمة الإسمية الأحادية
100 000 درهمسعر الإصدار
100% أي 100 000 درهم

أجل الاقتراض
لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.

فترة الاكتتاب
من 20 إلى 22 دجنبر 2022 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العمليةتاريخ الانتفاع
26 دجنبر 2022

طريقة التخصيص
مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)

سعر الفائدة الإسمي
سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات

بالنسبة للخمس سنوات الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 5 سنوات والمحدد انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2022 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 220 و 230 نقطة أساس .

وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 15 دجنبر 2022 وفي صحيفة للإعلانات القانونية يوم 16 دجنبر 2022. وبعد مرور الخمس سنوات الأولى وبالنسبة لكل 5 سنوات، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 5 سنوات المعايين أو المحتسب انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 220 و 230 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني ، داخل أجل 5 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي. في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لخمس سنوات لسندات الخزينة بشكل مباشر على المنحنى، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لخمس سنوات (أساس حسابي)

بين 220 و 230 نقطة أساس

علاوة المخاطرة

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 26 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.

ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئية) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأسهم أو أي عنصر مكون لرأس المال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛
- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين ، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛
- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن

تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني و في صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

التسديد المسبق

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أسطر السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص

الخسائر» . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأس المال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتخفيض قيمة السندات¹ بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET1²) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية CET 1. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي تضم حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن

¹ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

² II تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1, CET2) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا والتحيين رقم 1 من الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا السابقة الذكر

بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الإسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتناس الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر.

وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فورا إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

تداول السندات	قابلة للتداول بالتراضي
لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.	
بند التماثل	لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.
رتبة الاقتراض / التابعة	يخضع رأس المال لبند تابعة السندات. ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الاقتراضات السنوية لمدة محدودة ولا محدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم.

ضمان استعادة الاموال	لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص
التصنيف	لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف
تمثيل كتلة حاملي السندات	<p>قام المجلس الإداري بتاريخ 6 دجنبر 2022 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.</p> <p>سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.</p> <p>قرر المجلس الإداري بتاريخ 6 دجنبر 2022 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 100 000 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة.</p> <p>وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات.</p> <p>وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.</p> <p>من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري.</p> <p>علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين سنتي 2012 و 2022.</p> <p>يلتزم المجلس الإداري لبنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.</p>
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية للدار البيضاء

2. خصائص الشطر B

خصائص الشطر B (سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا وغير مدرجة في بورصة الدار البيضاء

طبيعة السندات سندات تابعة لأجل لا محدود غير مدرجة في بورصة الدار البيضاء، تجرد كاملة من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (ماروكليز).

الشكل القانوني لحاملها

الحد الأقصى للشطر 500 000 000 درهم

العدد الأقصى للسندات المصدرة 5.000 سند تابعي

القيمة الإسمية الأحادية 100 000 درهم

سعر الإصدار 100% أي 100 000 درهم

أجل الاقتراض لا محدودة الأجل، مع إمكانية تسديد مسبق، بعد السنة الخامسة من تاريخ الانتفاع والذي لا يمكن القيام به إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة بنك المغرب مع أجل مسبق أدناه خمس سنوات.

فترة الاكتتاب من 20 إلى 22 دجنبر 2022 مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

تاريخ الانتفاع 26 دجنبر 2022

طريقة التخصيص مناقصة على الطريقة الفرنسية مع أولوية للشطر A (سعر فائدة قابل للمراجعة كل خمس سنوات)، ثم الشطر B (بسعر فائدة قابل للمراجعة سنويا)

سعر الفائدة الإسمي سعر فائدة قابل للمراجعة سنويا

بالنسبة للسنة الأولى، يحدد سعر الفائدة الاسمي اعتمادا على سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي) والمحدد انطلاقا من منحى الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 15 دجنبر 2022 . تضاف إليه علاوة المخاطرة بين 220 و 230 نقطة أساس .

وسيتم نشر السعر المرجعي وأسعار الفائدة الاسمية من قبل بنك أفريقيا في موقعه الإلكتروني في 15 دجنبر 2022 و في صحيفة للإعلانات القانونية يوم 16 دجنبر 2022. وبعد مرور التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا (نسبة نقدية) المحدد انطلاقا من المنحى الثانوي لسندات الخزينة والصادر عن بنك المغرب، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسيمة خلال كل 5 سنوات منصرمة بخمسة أيام عمل.

ويضاف إلى السعر المرجعي المحصل عليه علاوة المخاطرة المحددة عقب المناقصة (علاوة للمخاطرة تتراوح بين 210 و 220 نقطة أساس) ويتم تبليغه لحاملي السندات من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني، داخل أجل 4 أيام عمل قبل التاريخ الذي يصادف سنويا تاريخ مراجعة سعر الفائدة وفي نفس يوم تاريخ معاينة السعر المرجعي.

في حالة لم يتم معاينة سعر الفائدة لأجل 52 أسبوعا، سيتم تحديد السعر المرجعي من طرف بنك أفريقيا بطريقة الاستقطاب الخطي من خلال استعمال النقطتين اللتين تؤطران الأجل المطلق لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي)

طريقة حساب السعر المرجعي

ويتم الاستقطاب الخطي بعد تحويل السعر الأعلى مباشرة لأجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي المقابل.
وتعرض طريقة الحساب كما يلي :
(((السعر الحسابي + 1) ^ (k / عدد الأيام الصحيح *)) - 1) × k/360 ؛
بحيث k : أجل سعر الفائدة الحسابي الذي نريد تحويله.
* عدد الأيام الصحيح : 365 أو 366 يوما

علاوة المخاطرة

بين 210 و 220 نقطة أساس

الفوائد

تسدد الفوائد في التواريخ التي تصادف سنويا تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 26 دجنبر من كل سنة. ويتم أداء الفوائد في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 26 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل.
ستتوقف فوائد السندات التابعة لأجل لا محدود عن السريان في اليوم الذي سيقوم فيه بنك أفريقيا بتسديد رأس المال.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب إلغاء (كلية أو جزئيا) أداء مبلغ الفوائد لمدة لا محدودة وعلى أساس غير تراكمي، من أجل مواجهة التزاماته. (لا سيما تبعا لطلب من بنك المغرب). وتبعا لهذا القرار، لن يؤد مبلغ الفائدة الملغاة من طرف المصدر أو يتم اعتباره مبلغا مراكما أو مستحقا لحاملي السندات لأجل لا محدود التي يصدرها بنك أفريقيا. وسيهم كل قرار إلغاء مبلغ القسيمة الذي كان من المقرر أصلا دفعه في التاريخ السنوي المقبل.

ويلزم بنك أفريقيا بتطبيق مقتضيات المنشور رقم 14/G/2013 لبنك المغرب الصادر في 13 غشت 2013 والمتعلق بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، طبقا للفصل 10 من هذا المنشور الذي يحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية كأشهر أو أي عنصر مكون لرأسمال الشركة وكذا الحصة المخصصة التي تراعي عدة معايير (تحدد أدناه) ومن ضمنها البند الذي ينص على أن التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها لا تتم إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والقيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى بما في ذلك الالتزامات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة. وتتمثل المعايير المشار إليه أعلاه فيما يلي:

- يتم إصدار الأدوات مباشرة من طرف المؤسسة بعد موافقة مسبقة لجهازها الإداري؛
- تعتبر الأدوات لا محدودة الأجل؛
- لا يمكن لأصل الأدوات أن يؤدي لخفض أو تسديد، إلا في حالة تصفية المؤسسة أو بعد موافقة مسبقة من بنك المغرب؛
- تنتمي الأدوات إلى مرتبة أدنى مقارنة بجميع الديون في حال عدم الملاءة أو تصفية المؤسسة؛
- لا تحظى الأدوات من أي هيئة تابعة كانت بكفالات أو ضمانات للرفع من رتبة الديون؛
- لا تحظى الأدوات بأي اتفاق تعاقدي أو غيره للرفع من رتبة الديون برسم هذه الأدوات في حالة عدم الملاءة أو التصفية؛
- تسمح الأدوات بامتصاص الجزء الأول و تناسبيا الجزء الأهم من الخسائر فور وقوعها؛
- تخول الأدوات لمالكها دينا على الأصول المتبقية للمؤسسة، ويكون هذا الدين، في حالة التصفية وبعد أداء جميع الديون التي تفوقها مرتبة، متناسبا مع مبلغ الأدوات المصدرة. ولا يكون مبلغ هذا الدين قارا ولا محددًا بسقف، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة؛
- لا يمول شراء الأدوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة؛

- لا تتم التوزيعات على شكل أرباح أو غيرها إلا بعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية و القيام بالأداءات على أدوات الأموال الذاتية من مرتبة أعلى . ولا يمكن أن تنتج هذه التوزيعات إلا عن عناصر قابلة للتوزيع. ولا يرتبط مستوى التوزيعات بالسعر الذي تم وفقه شراء الأدوات عند الإصدار إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة ؛

- لا تنتج المقتضيات التي تخضع لها أدوات الأموال الذاتية الأساسية عن (أولا) الحقوق التفضيلية لدفع أرباح الأسهم (ثانيا) عن سقف ولا قيود أخرى ترتبط بمبلغ أقصى للتوزيعات، إلا إذا تعلق الأمر بحصص المشاركة، (ثالثا) عن واجب بالنسبة للمؤسسة يقضي القيام بتوزيعات لفائدة المالكين ؛

- لا يشكل عدم تسديد أرباح الأسهم حادثا للتخلف عن الأداء بالنسبة للمؤسسة ؛ و

- لا يفرض إلغاء التسديد أي إكراه على المؤسسة.

في حالة إلغاء أداء مبلغ الفوائد، ينبغي على المصدر إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود والهيئة المغربية لسوق الرساميل بقرار الإلغاء، داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء. ويتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية يحدد مبلغ الفوائد الملغاة ومبررات قرار إلغاء أداء مبلغ الفوائد وكذا التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها.

ولا يمكن أن يصدر توزيع الفوائد إلا عن العناصر القابلة للتوزيع ولا ترتبط بجودة ائتمان بنك أفريقيا.

ويمكن لبنك أفريقيا حسب إرادته أن يقرر بعد موافقة قبلية لبنك المغرب الرفع من مبلغ القسيمة التي سيتم أداؤها والتي ستصير بالتالي أكبر من مبلغ القسيمة المحددة بناء على الصيغة أدناه. وفي حال اتخاذ قرار بالرفع من مبلغ القسيمة، ينبغي على المصدر إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود المصدرة من طرف بنك أفريقيا والهيئة المغربية لسوق الرساميل بهذا القرار داخل أجل 60 يوما تقويميا على الأقل قبل تاريخ الأداء.

ويتم إخبار جميع حاملي السندات لأجل لا محدود بإشعار يتم نشره من طرف بنك أفريقيا على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية.

في حال وجود أدوات أخرى لها آلية إلغاء أداء مبلغ الفوائد فإن قرار إلغاء / رفع مبلغ القسيمة المطلوب أداؤها سيتم تفعيله بما يتناسب مع مبلغ الفوائد الخاص بهذه الأدوات.

و تحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية

القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي

يتم حساب الفوائد على أساس آخر مبلغ اسمي كما تم تعريفه في بند " امتصاص الخسائر " أو على أساس الرأسمال المتبقي الواجب كما تم تعريفه في بند " تسديد رأس المال " .

يخضع تسديد رأس المال لموافقة بنك المغرب وسيتم بشكل خطي على مدة أدناها 5 سنوات. (أنظر بند " التسديد المسبق ") .

تسديد رأس المال

يمنع على بنك أفريقيا القيام خلال كامل مدة الاقتراض القيام بالتسديد المسبق للسندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، قبل مرور 5 سنوات ابتداء من تاريخ الانتفاع .

التسديد المسبق

وبعد مرور 5 سنوات، لا يمكن إجراء التسديد المسبق إلا من طرف المصدر، شريطة إشعار مسبق أدناه 5 أيام وبعد موافقة بنك المغرب.

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) سيتم بشكل تناسبي مع كافة أشرط السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار وبشكل خطي لمدة أدناها 5 سنوات. وسيتم إخبار حاملي السندات لأجل لا محدود بالتسديد المسبق فور اتخاذ قرار التسديد المسبق مع تذكير داخل أجل أدناه ستون يوما تقويميا قبل تاريخ بداية هذا التسديد. وسيتم نشر هذه الإشعارات في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد مبلغ التسديد ومدته وتاريخ بدايته .

لا يجوز للمصدر التسديد المسبق الكلي أو الجزئي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند « امتصاص الخسائر » . وفي حالة كانت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن، خلال فترة التسديد، سيتم إجراء هذا الأخير على أساس القيمة الإسمية الأولية للسندات .

إن كل تسديد مسبق (كلي أو جزئي) يتم قبل حلول التاريخ السنوي، سيتم على أساس المبلغ الواجب للرأس المال المتبقي المستحق والفوائد الجارية إلى غاية تاريخ التسديد.

ويمتنع بنك أفريقيا عن القيام بشراء استردادي للسندات التابعة لأجل لا محدود، موضوع هذا الإصدار، ما دامت القيمة الإسمية انخفضت قيمتها طبقا لبند " امتصاص الخسائر". ويتعين على المصدر إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذا كافة حاملي السندات التابعة لأجل لا محدود الذين اكتتبوا في هذا الإصدار بأي مسطرة محتملة لإعادة الشراء من شأنها أن تشكل موضوع موافقة مسبقة لبنك المغرب، عبر إشعار يتم نشره في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر مع تحديد عدد السندات موضوع هذا الشراء الاستردادي وأجله وسعره. وسيقوم بنك أفريقيا بإعادة الشراء بشكل تناسبي مع أوامر البيع المقدمة (في حالة كان عدد السندات المعروضة أكبر من عدد السندات التي سيعاد شراؤها). وسيتم إلغاء السندات التي سيعاد شراؤها .

في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول بنك أفريقيا خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود للهيئة القانونية التي حلت محل بنك أفريقيا في الحقوق والواجبات.

ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية بنك أفريقيا ، تابعا للديون الأخرى (أنظر مرتبة الاقتراض) .

امتصاص الخسائر

تخفيض قيمة السندات كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول كما عرفها بنك المغرب أقل من 6,0% من المخاطر المرجحة، على أساس فردي أو موطن. وتخفيض قيمة السندات³ بالمبلغ الموافق للفرق بين الأموال الذاتية الأساسية النظرية من المستوى 1 (CET14) مما يسمح ببلوغ 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول والأموال الذاتية الفعلية 1 CET. (بعد الأخذ بعين الاعتبار التأثير المتعلق بالضرائب)

ويتم خفض القيمة داخل أجل لا يمكن أن يتعدى شهرا تقويميا ابتداء من تاريخ معاينة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن ، من خلال خفض القيمة الإسمية للسندات بالمبلغ الموافق، وذلك في حدود قيمة إسمية دنيا قدرها 50 درهم (طبقا للمادة 292 من القانون 95-17 المتعلق بشركات المساهمة) (كما تم تغييره وتتميمه) .

وخلال 30 يوما الموالية التي تلي كل فترة نصف سنوية (تواريخ الحصر نصف السنوية لنشر نسب الملاءة) أو تاريخ الحساب غير العادي أو الوسيط الذي تطلبه السلطات الوصية، يتعين على المصدر التأكد من أن نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 كما عرفها بنك المغرب تحترم المستوى الأدنى 6,0% من المخاطر المرجحة على أساس فردي أو موطن. وسيقوم بنك أفريقيا بنشر نسبته CET 1 وكذا المستويات التوقعية لهذه النسبة في أفق 18 شهرا ، بعد موافقة مسبقة من مجلس إدارته. ويتم هذا النشر قبل متم أبريل بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات السنوية وقبل متم أكتوبر بالنسبة لكل عملية حصر للحسابات نصف السنوية. وستتم من خلال إصدارات الدعامة III لبنك أفريقيا (يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني للمصدر) . ويتم هذا النشر أيضا في صحيفة للإعلانات القانونية، خلال الثلاثين يوما التي تلي وقوع حدث ملحوظ قد يؤثر على النسب التنظيمية. وسيتم إرسال هذه الإصدارات إلى ممثل كتلة حاملي السندات التي

³ من شأن أي انخفاض محتمل للقيمة الإسمية أن يتيح لبنك أفريقيا معاينة عائد استثنائي يرفع من صافي الأرباح ويحسن من الأموال الذاتية

⁴ تجدر الإشارة بأن النسب الاحترازية والتوقعية (CET1, CET2) تقدم في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا والتحيين رقم 1 من الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا السابقة الذكر

تضم حاملتي السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار، في نفس الوقت الذي ترسل فيه إلى بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل ويجب أن تتضمن بتفصيل النسب الاحترازية (النسبة على الأموال الذاتية الأساسية أو نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول ونسبة الملاءة) ، وتشكيل الأموال الذاتية التنظيمية وتوزيع المخاطر المرجحة.

وفي حالة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن، يتعين على المصدر إخبار بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل على الفور بذلك وتوجيه إشعار عبر موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية لحاملتي السندات لأجل لا محدود داخل أجل أدناه 5 أيام عمل اعتبارا من تاريخ ملاحظة عدم احترام النسبة الدنيا 6,0% على أساس فردي أو موطن يوضح وقوع أحداث ترتب عنها امتصاص الخسارة ومبلغ خفض القيمة الإسمية للسندات وطريقة حساب هذا المبلغ والتدابير التصحيحية المتخذة والتاريخ الذي سيتم فيه خفض القيمة.

وبعد أي خفض مفترض في القيمة الإسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي استوجبت هذا التخفيض، يمكن لبنك أفريقيا البدء بعد موافقة بنك المغرب في آلية رفع القيمة كليا أو جزئيا للقيمة الإسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة. يتعين على المصدر إخبار حاملتي السندات التابعة لأجل لا محدود داخل أجل شهر واحد عبر إشعار يتم نشره على موقعه الإلكتروني وفي صحيفة للإعلانات القانونية بقرار رفع القيمة الاسمية ومبلغ وطريقة حساب وتاريخ سريان هذا الرفع في القيمة.

في حالة تواجد أدوات أخرى لها آلية لامتنصص الخسائر، سيتم خفض أو رفع القيمة الإسمية بشكل تناسبي بين جميع الأدوات التي تم تجاوز عتبة إطلاقها وذلك بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ إطلاق آلية امتصاص الخسائر. وسيتم حساب الفوائد بناء على آخر قيمة اسمية تسبق تاريخ أداء القسيمة (مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض وارتفاع القيمة الاسمية).

في حالة انخفاض أو ارتفاع في القيمة الاسمية للسندات، يجب على المصدر فوراً إخبار الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

قابلة للتداول بالتراضي	تداول السندات
لا يمكن تداول السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا الإصدار إلا بين المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. يلتزم كل مستثمر مؤهل مالك لسندات تابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية بعدم تحويل السندات المذكورة سوى لفائدة المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية. كما يتعين على ماسكي الحسابات بأي حال من الأحوال قبول تعليمات تسديد وتسليم السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذه المذكرة للعملية المعبر عنها من طرف مستثمرين غير المستثمرين المؤهلين المحددة لائحتهم في هذه المذكرة للعملية.	
لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور وسندات أي إصدار سابق. إذا قام بنك أفريقيا لاحقا بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن له دون الحصول على موافقة حاملتي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها.	بند التماثل
يخضع رأس المال لبند تابعة السندات.	رتبة الاقتراض / التابعة

ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سنداته من حيث رأس المال والفوائد.

وفي حالة تصفية بنك أفريقيا، سيتم تسديد السندات التابعة لأجل لا محدود لهذا الإصدار بسعر يساوي القيمة الاسمية كما تم تحديده في بند امتصاص الخسائر. ولن يتم إلا بعد تعويض جميع الدائنين التقليديين الذين لهم الأولوية أو العاديين.

بينما يتم تسديد هذه السندات التابعة لأجل لا محدود بعد كافة الافتراضات السنوية لمدة محدودة ولا محدودة بدون آلية إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

سيتم هذا التسديد على أساس أقل مبلغ من المبلغين التاليين :

- القيمة الاسمية الأولية بعد طرح مبلغ التسديدات المحتملة المنجزة سابقا ؛
- المبلغ المتوفر بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية والعادين وحاملي السندات التابعة لمدة محدودة التي أصدرها بنك أفريقيا أو التي يمكن لبنك أفريقيا إصدارها لاحقا في المغرب كما في الخارج.

تأتي هذه السندات التابعة لأجل لا محدود في نفس المرتبة مثل السندات التابعة لأجل لا محدود من نفس الفئة. وللتذكير قام بنك أفريقيا في يونيو 2017 (أولا) بإصدار سندات تابعة لأجل لا محدود من نوع AT1 في يونيو 2017 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم و(ثانيا) إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود في غشت 2021 بمبلغ إجمالي قدره 1.000.000.000 درهم.

لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص

ضمان استعادة الاموال

لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف

التصنيف

قام المجلس الإداري بتاريخ 6 دجنبر 2022 بتعيين السيد حماد الجواهري وكيلا مؤقتا. علما أن الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B اللذين تم تجميعهما في كتلة وحيدة.

تمثيل كتلة حاملي السندات

سيقوم الوكيل المؤقت داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ إغلاق الاكتتابات بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين وكيل نهائي لكتلة حاملي السندات طبقا لشروط الولوج والممارسة المنصوص عليها في المادة 301 و 301 مكرر من القانون 17-95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تغييره وتتميمه.

قرر المجلس الإداري بتاريخ 6 دجنبر 2022 ، كما هو مطلوب، تحديد أجر الوكيل المؤقت في 100 000 درهم (مع احتساب جميع الرسوم) برسم الكتلة.

وسيتم إعلام العموم بمكافأة الوكيل بمناسبة إصدار إعلام الدعوة لانعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات.

وطبقا للمادة 302 من القانون المذكور، يمتلك وكيل كتلة حاملي السندات، عدا في حالة قيود تفرضها الجمعية العامة لحاملي السندات، الصلاحية لإنجاز باسم الكتلة جميع أعمال التدبير اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة لحاملي السندات.

من ناحية أخرى، ليس لبنك أفريقيا أية علاقة رأسمالية أو للأعمال مع السيد حماد الجواهري.

علاوة على ذلك، يعتبر السيد حماد الجواهري ممثل كتلة حاملي سندات الإصدارات المنجزة من طرف بنك أفريقيا بين سنتي 2012 و 2022.

يلتزم المجلس الإداري لبنك أفريقيا بتوجيه محضر هذه الجمعية إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل فور انعقادها.

القانون المغربي

القانون المطبق

.IV حالة التخلف عن الأداء

يشكل حالة التخلف عن الأداء عدم الوفاء بجزء أو كل مبلغ الفوائد و/أو عدم تسديد المبلغ الأصلي (في النهاية) الواجبة على الشركة برسم كل سند عدا في حالة تم الأداء داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه، عدا إذا قررت الشركة بعد موافقة بنك المغرب إلغاء جزئي أو كلي لأداء الفوائد طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في خصائص السندات التابعة لأجل لا محدود المبينة أعلاه في القسم الثاني - العنوان الثاني - المعلومات المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود لبنك أفريقيا.

وفي حالة وقوع حالة التخلف عن الأداء يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه بدون أجل إعدارا للشركة من أجل معالجة التخلف عن الأداء مع الأمر بأداء كل مبلغ مستحق للفوائد من طرف الشركة داخل أجل 14 يوم عمل بعد تاريخ الإعدار.

وإذا لم تقم الشركة بمعالجة التخلف عن الأداء بعد مرور 14 يوم عمل التي تلي توصلها بالإعدار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد دعوة الجمعية العامة لحاملي السندات، وبناء على قرار من لدن هذه الأخيرة التي تبت ضمن شروط النصاب والأغلبية المنصوص عليها قانونا وبعد مجرد إشعار كتابي موجه للمصدر، مع نسخة لمؤسسة التوطن والهيئة المغربية لسوق الرساميل أن يجعل من كافة الإصدار مستحق الاجل، مما يجبر الشركة بقوة القانون على تسديد السندات المذكورة في حدود مبلغ رأس المال والفوائد المستحقة منذ آخر تاريخ أداء للفوائد مع زيادة الفوائد المستحقة وغير المؤداة بعد. علما أن الرأسمال هو الرأسمال الأولي (القيمة الاسمية الأولية x عدد السندات)، أو في حالة تسديد، الرأسمال الواجب المتبقي.

.V المخاطر المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

1. المخاطر العامة المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

→ مخاطر النسب :

يمكن أن تؤثر المخاطر المتعلقة بتطور نسب الفائدة على عائد السندات التي تتغير نسبة فائدتها كل خمس سنوات. وقد يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى انخفاض قيمة السندات المملوكة ؛

→ مخاطر التخلف عن التسديد

يمكن للسندات موضوع مذكرة العملية هذه أن تترتب عنها مخاطر عدم قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه حاملي السندات، وتتجسد هذه المخاطر بعدم الوفاء بالفوائد والمبلغ الأصلي

2. المخاطر الخاصة المتعلقة بالسندات التابعة لأجل لا محدود

لا تعتبر عوامل المخاطر المحددة أدناه شاملة ويمكن ألا تغطي كافة المخاطر التي يمكن أن تحيط باستثمار في السندات التابعة لأجل لا محدود.

ويتم لفت انتباه المستثمرين المحتملين الذين من شأنهم الاكتتاب في السندات التابعة لأجل لا محدود موضوع هذا المنشور إلى أن الاستثمار في هذا النوع من السندات يخضع للمخاطر الأساسية التالية :

- المخاطر المرتبطة بإدراج أداة جديدة في السوق المالية المغربية : تعتبر السندات التابعة لأجل لا محدود طبقا للمعايير الدولية للجنة بازل ودورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب كأدوات الأموال الذاتية الإضافية. ويتم إصدار هذه الأدوات بشكل منتظم من طرف البنوك الدولية، لكنها تبقى حديثة أمام بعض المستثمرين المغاربة. ويتعين على كل مستثمر محتمل تحديد التوافق بين هذا الاستثمار مع مراعاة ظروفه الخاصة ويجب عليه التوفر على الموارد المالية والسيولات اللازمة لتحمل المخاطر المتعلقة بمثل هذا التوظيف، بما في ذلك إمكانية انخفاض القيمة الاسمية لهذه السندات (انظر المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات أدناه) وكذا إمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد (انظر المخاطر المتعلقة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد أدناه)؛
- المخاطر المرتبطة بالطابع المعقد للأداة المالية : تعتبر السندات موضوع هذا الإصدار أدوات معقدة باعتبار أن عمليات pay- « off المرتبطة بها لا يمكن توقعها بالكامل. فالمصدر له كامل التصرف لإلغاء أداء الفوائد لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. كما يمكن خفض القيمة الاسمية للسندات في حالة بلوغ عتبة الإطلاق. من ناحية أخرى يمكن رفع القيمة الاسمية لكن شريطة موافقة بنك المغرب. وأخيرا يمكن الرفع من القسيمة حسب التصرف الكامل للمصدر ولا توجد أية آلية محددة لتفعيله. هذا ما يؤدي إلى القول بأن التدفقات المالية للسندات هي صعبة التوقع. فهذه التوقعات تستلزم عدة فرضيات ومعايير (الصحة المالية للمصدر، المستوى التوقعي للنسب الاحترازية، السندات والالتزامات الأخرى للمصدر...) . وبالتالي فإن طبيعة هذه السندات تجعل من عملية تديرها ولا سيما تميمها أمرا معقدا ؛
- المخاطر المرتبطة بالطابع اللامحدود لهذه السندات : يتم إصدار السندات التابعة لأجل لا محدود لأجل غير محدود وبالتالي لا يمكن القيام بتسديد رأس المال إلا بمبادرة من المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. ولا يتم هذا التسديد إلا بعد مرور مدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الإصدار مع مراعاة إشعار مسبق أدناه 5 سنوات. ؛
- المخاطر المرتبطة ببنود تابعة السندات : يشكل رأس المال موضوع بند تابعة السندات بحيث أنه في حالة تصفية المصدر سيتم هذا التسديد بعد تعويض جميع الدائنين ذوي الأفضلية او العاديين وبعد جميع الاقتراضات التابعة لمدة محددة وغير محدودة بدون آليات إلغاء القسائم وامتصاص الخسائر التي تم أو يمكن إصدارها لاحقا من طرف المصدر في المغرب أو في الخارج ؛

المخاطر المتعلقة بانخفاض القيمة الاسمية للسندات (آلية امتصاص الخسائر) كلما أصبحت نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول (CET 1) كما عرفها بنك المغرب أقل من المستوى المحدد من طرف المصدر (المحدد في 6,0% في إطار هذا المنشور وذلك طبقا لمقتضيات النشرة التقنية لبنك المغرب التي تحدد إجراءات تطبيق الدورية رقم 14/G/2013 المتعلقة بالأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان) على أساس فردي وموحد، يتم تخفيض السندات بالمبلغ الذي يوافق الفرق بين الأموال الذاتية الأساسية من الفئة 1 النظرية التي تسمح ببلوغ نسبة 6,0% من نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 والأموال الذاتية الفعلية CET 1.

وسيتم حساب الفوائد على أساس القيمة الاسمية التي تخضع لتعديل كما تم تعريفه في آلية امتصاص الخسائر. بيد أنه بعد انخفاض محتمل للقيمة الاسمية للسندات وإذا تحسنت الوضعية المالية للمصدر التي تطلبت هذا الانخفاض في القيمة، يمكن لبنك أفريقيا أن يطلق فورا بعد موافقة قبلية لبنك المغرب آلية رفع القيمة الاسمية التي شكلت موضوع خفض القيمة بشكل كلي أو جزئي .

ويسهر بنك أفريقيا بشكل دائم على احترام المعايير الدولية للجنة بازل والتعليمات التنظيمية لبنك المغرب. ولهذا الغرض، تتوفر المجموعة على سياسة لتوجيه المخاطر التنظيمية تسمح ب :

- ✓ التوفر على قاعدة مالية تسمح بمواجهة كافة تعهداته ؛
 - ✓ احترام كافة النسب التنظيمية التي يأمر بها بنك المغرب ؛
 - ✓ تشكيل فراش إضافي من الأموال الذاتية تسمح بامتصاص الأزمات واختبارات الضغط التنظيمية والداخلية و ضمان احترام العتبات ما بعد اختبارات الضغط، أي :
 - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية CET 1 تساوي على الأقل 8% تم تخفيضها استثنائيا إلى 7,5% إلى غاية يونيو 2022؛
 - نسبة على الأموال الذاتية من المستوى 1 تساوي على الأقل 9,0% تم تخفيضها استثنائيا إلى 8,5% من طرف بنك المغرب إلى غاية يونيو 2022؛
 - نسبة على الأموال الذاتية الأساسية من المستوى 1 ومن المستوى 2 تساوي على الأقل 11,5% تم تخفيضها استثنائيا إلى 8,5% من طرف بنك المغرب إلى غاية يونيو 2022؛
 - ✓ الاستجابة لمتطلبات المؤسسة الوصية على تقنين القطاع في مجال التصريح بنسبة الملاءة (إصدارات نصف سنوية من الدعامة III موجهة لضمان شفافية الإفصاح المالي : تفصيل النسب الاحترازية، تشكيل الأموال الذاتية التنظيمية، توزيع المخاطر المرجحة) .
- إلى غاية 30 يونيو 2022، توزعت النسب الاحترازية^[1] لبنك أفريقيا على الشكل الآتي :

أساس موطد	أساس البنك	
8,4%	9,3%	نسبة CET1 (8% على الأقل)
9,20%	10,7%	نسبة Tier 1 (9% على الأقل)
11,9%	15,1%	نسبة الملاءة (12% على الأقل)

المصدر : بنك أفريقيا

^[1] تقدم النسب الاحترازية في الوثيقة المرجعية لبنك أفريقيا المتعلقة بالسنة المالية 2021 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 16 يونيو 2022 تحت المرجع EN/EM/009/2022 وبدون التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 9 دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/033/2022

- المخاطر المرتبطة بإمكانية إلغاء أداء مبلغ الفوائد : يخضع المستثمر لمخاطر إلغاء أداء مبلغ الفوائد (كلها أو جزئيا) بالنسبة لمدة غير محددة وعلى أساس غير تراكمي. ويبقى قرار هذا الإلغاء حسب إرادة المصدر وبعد موافقة قبلية من بنك المغرب. وذلك من أجل مواجهة التزاماته.
- عوامل المخاطر المؤثرة على نسبة رأس المال الأساسي من المستوى الأول CET 1 : يمكن أن ينتج تراجع نسبة CET 1 كما عرفها بنك المغرب إلى مستوى يقل عن 6,0% مما يترتب عنه انخفاض في القيمة الاسمية للسندات عن عدة عوامل نذكر منها خصوصا :
 - ✓ تحقيق خسائر مهمة إثر ارتفاع محتمل في وقوع المخاطر أو تطور مادي كبير في محيط أسعار الفائدة ؛
 - ✓ إدخال معايير محاسبية جديدة ؛
 - ✓ دخول حيز التنفيذ لمتطلبات تنظيمية جديدة.
- في حالة وقوع عامل أو عدة عوامل للمخاطر، لا يمكن أن يتراجع مستوى نسبة CET 1 إلا في حالة لم يتخذ بنك أفريقيا ومساهميها كافة التدابير التصحيحية التي تمكن من احترام كافة النسب التنظيمية التي يتطلبها بنك المغرب وهي : حد أدنى من نسبة الدعامات 9,0% و نسبة ملاءة دنيا قدرها 12,0%.
- المخاطر المتعلقة بالسيولة وتداول السندات : لا تنسجم السندات موضوع هذا المنشور بحكم تعقيدها مع متطلبات المستثمرين غير المؤهلين. وهكذا، فإن تداول هذه السندات يقتصر حصريا على المستثمرين المؤهلين حتى في السوق الثانوية. ويمكن لهذا الحصر أن يخفف سيولة السندات موضوع هذا الإصدار مقارنة مع سندات أخرى يكون تداولها غير محصور.
- المخاطر المتعلقة بتوفر المصدر على عدة خيارات : تتضمن السندات موضوع هذا المنشور عدة خيارات لفائدة المصدر وهي :
 - ✓ خيار التسديد المسبق ؛
 - ✓ خيار خفض أو رفع القيمة الاسمية للسندات ؛
 - ✓ خيار إلغاء أداء مبلغ الفوائد.
- يتعين على كل مستثمر محتمل أن يراعي هذه الخيارات من أجل استثماره وفق أهدافه وإكراهاته الخاصة، كما يتعين على المصدر إدراج خياراته في مقترحه لتقديم المناقصة وكذا في تحديد القيمة العادلة للسندات.
- المخاطر المرتبطة باستدانة إضافية : يمكن للمصدر أن يقوم لاحقا بإصدار ديون أخرى لها رتبة تساوي أو تفوق السندات موضوع هذا المنشور. وتأتي مثل هذه الإصدارات لتخفيض المبلغ القابل للاسترداد من طرف حاملي هذه السندات في حالة تصفية الشركة المصدرة.

VI. الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

الترتيب	العمليات	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل	الثلاثاء 13 دجنبر 2022
2	نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر	الثلاثاء 13 دجنبر 2022
3	نشر المصدر لبلأغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	الأربعاء 14 دجنبر 2022
4	معاينة سعر الفائدة المرجعي	الخميس 15 دجنبر 2022
5	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية على الموقع الإلكتروني للمصدر	الخميس 15 دجنبر 2022
6	نشر الأسعار المرجعية وأسعار الفائدة الاسمية في صحيفة للإعلانات القانونية	الجمعة 16 دجنبر 2022

7	فتح فترة الاكتتاب	الثلاثاء 20 دجنبر 2022
8	إغلاق فترة الاكتتاب	الخميس 22 دجنبر 2022
9	تخصيص السندات	الخميس 22 دجنبر 2022
10	التسديد/ التسليم	الاثنين 26 دجنبر 2022
11	نشر المصدر للتناج وأسعار الفائدة المعتمدة للعملية في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	الثلاثاء 27 دجنبر 2022

القسم الثاني : معلومات حول المصدر بنك أفريقيا

أ. معلومات عامة

اسم الشركة	بنك أفريقيا
المقر الرئيسي	140، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء
الهاتف	05 22 49 80 04/03
الفاكس	05 22 26 49 65
الموقع الإلكتروني	www.bankofafrica.ma
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة
تاريخ التأسيس	31 غشت 1959
مدة حياة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	27 129 الدار البيضاء
السنة المالية للشركة	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الغرض الاجتماعي (المادة 3 من النظام الأساسي)	يهدف البنك المغربي للتجارة الخارجية في إطار ظهير شريف رقم 14-193-1 الصادر في الأول من ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها إلى :
	<ul style="list-style-type: none"> ➤ القيام بجميع عمليات البنك والصرف والخزينة والضمان والقبول والخصم وإعادة الخصم والمكشوف في الحساب الجاري ومختلف أنواع القروض على الأمد القصير والمتوسط والطويل؛ إبرام كافة الاقتراضات والتعهدات بمختلف العملات؛ شراء وبيع أو تفويت جميع الممتلكات المنقولة أو العقارية؛ ممارسة جميع عمليات النقل أو العمولات وتجارة المعادن النفيسة. ➤ القيام بجميع التوظيفات والاكتتابات وعمليات الشراء والبيع في البورصة أو غيرها بالنجس أو لأجل لسندات أو أوراق تجارية مهما كانت طبيعتها ؛ ➤ أخذ وامتلاك وتدير مساهمات في جميع الشركات البنكية والمالية والعقارية والصناعية والتجارية لحسابها أو لحساب الغير ؛ ➤ وعموما، القيام بجميع العمليات البنكية والمالية والتجارية والصناعية والمنقولة والعقارية التي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض الشركة.
رأس مال الشركة إلى غاية 31 أكتوبر 2022	2 087 698 270 درهم موزع على 208 769 827 سهما بقيمة إسمية قدرها 10 دراهم

الوثائق القانونية

يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي لبنك أفريقيا

باعتبار شكله القانوني، يخضع بنك أفريقيا للقانون المغربي والقانون رقم 95-17 كما تم تعديله وتتميمه.

بحكم نشاطه ، يخضع بنك أفريقيا لظهير شريف رقم 14-193-1 الصادر في ربيع الأول 1436 بإصدار قانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)؛ باعتباره شركة مدرجة في البورصة، وبحكم إصداراته للسندات وبرامج إصدار شهادات الإيداع، يخضع بنك أفريقيا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالسوق المالية وخصوصا :

- قانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛
- القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛
- القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 ؛
- دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل؛
- القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الديون القابلة للتداول وقرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الديون القابلة للتداول.
- القانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، المغير والمتمم ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 ؛
- القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه ؛

النظام الجبائي

المحكمة

المختصة في

حالة نزاع

المحكمة التجارية للدار البيضاء

.II. بنية مساهمي بنك أفريقيا

1. تشكيل رأس المال

إلى غاية 31 أكتوبر 2022 ، يبلغ رأسمال بنك أفريقيا 2 087 698 270 درهم، موزعا على 208 769 827 سهما بقيمة إسمية تبلغ 10 دراهم للسهم الواحد ويتم تحريرها بالكامل، من نفس الفئة وتتمتع بنفس الحقوق.

وتجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ 22 شتنبر 2008، قام بنك أفريقيا بتقسيم سهمه، لتصبح قيمته الاسمية 10 دراهم مقابل 100 درهم، وذلك طبقا لمقتضيات القانون 05-20 الذي يغير وتتم القانون رقم 95-17 بتاريخ 30 غشت 1996 المتعلق بشركات المساهمة

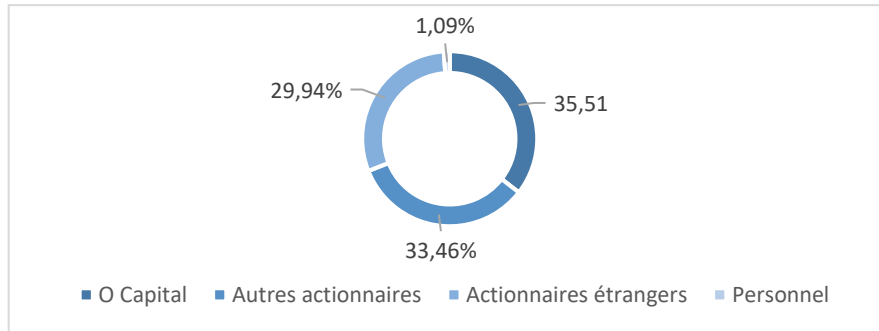
الجدول 1 : بنية المساهمة إلى غاية 31 أكتوبر 2022

31/10/2022		30/06/2022		كتلة التحكم
% رأس المال	عدد الأسهم	% رأس المال	عدد الأسهم	
35,51%	74 123 015	35,51%	72 999 128	

27,41%	57 214 824	27,41%	56 347 727	الملكية الوطنية للتأمين
7,22%	15 069 002	7,22%	14 840 684	O Capital مجموعة
0,88%	1 839 189	0,88%	1 810 717	SFCM
47,19%	98 528 784	47,20%	97 035 926	مساهمات قارة
24,56%	51 268 825	24,56%	50 492 025	Banque Fédérative du Crédit Mutuel
8,31%	17 351 202	8,31%	17 088 305	صندوق الإيداع والتدبير
5,38%	11 226 315	5,38%	11 056 220	BRITISH INTERNATIONAL INVESTMENT Group plc
5,01%	10 469 186	5,01%	10 310 563	MAMDA/MCMA
3,93%	8 213 256	3,93%	8 088 813	الصندوق المهني المغربي للتقاعد
17,30%	36 118 028	17,29%	35 571 594	مساهمات أخرى
1,09%	2 275 847	1,07%	2 210 244	مستخدمو بنك أفريقيا
16,21%	33 842 181	16,23%	33 361 350	أسهم متداولة
100,00%	208 769 827	100,00%	205 606 648	المجموع

المصدر : بنك أفريقيا

*بما في ذلك الأسهم التي تمتلكها صناديق هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (2 930 019 إلى غاية 30 يونيو 2022 و 2 975 095 أسهم إلى غاية 31 أكتوبر 2022)



2. المجلس الإداري

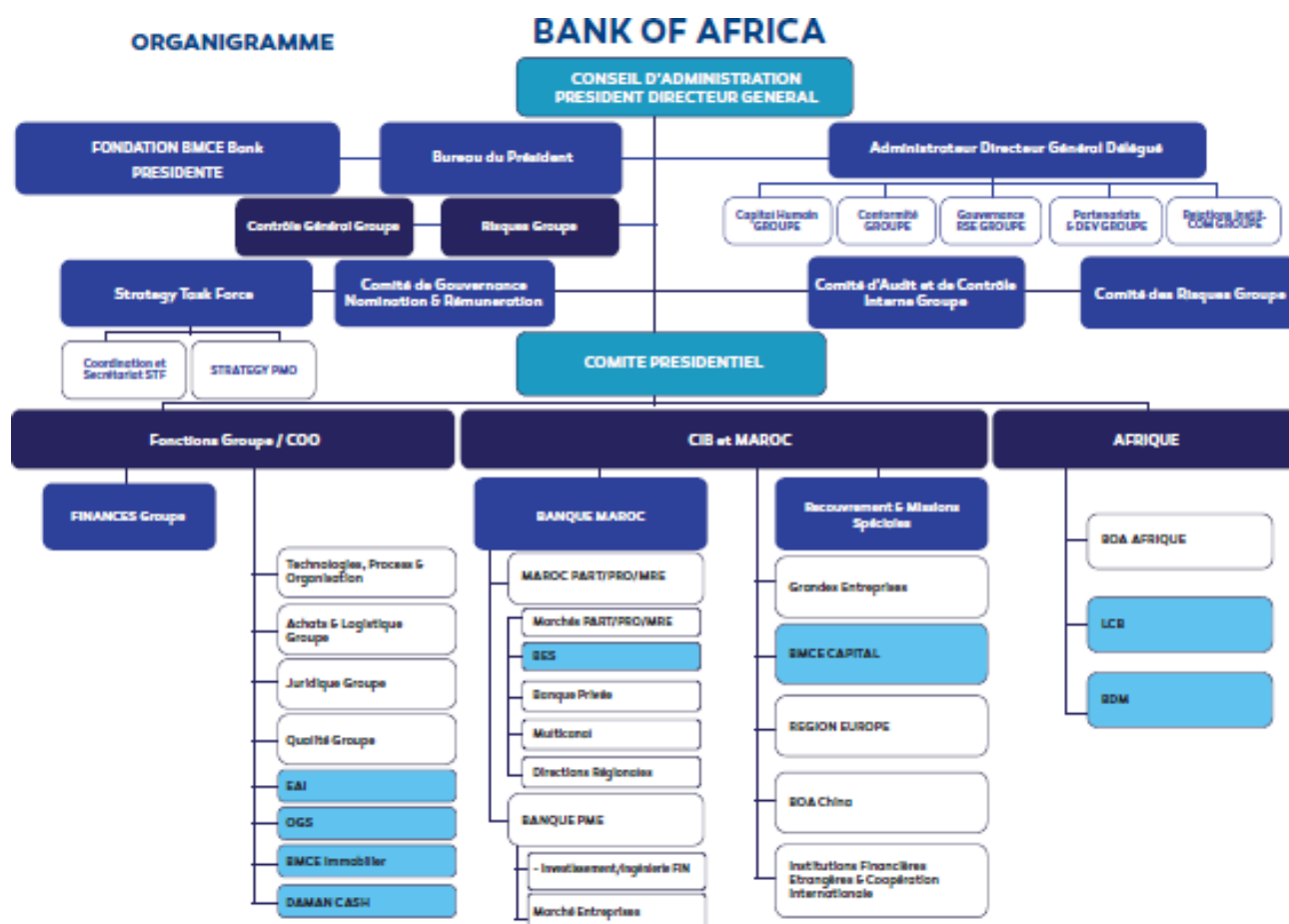
الجدول 2: أعضاء المجلس الإداري (ستمبر 2022)

أعضاء المجلس الإداري	تاريخ التعيين الأول	تقديم	انقضاء مدة التعيين
السيد عثمان بنجلون الرئيس المدير العام	1995	الرئيس المدير العام	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024
الملكية المغربية للتأمين يمثلها السيد زهير بنسعيد	1994	السيد زهير بنسعيد هو الرئيس التنفيذي للملكية المغربية للتأمين ومساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2024
البنك الفيدرالي كريدي ميتال يمثله السيد لوسيان ميارا	2005	السيد لوسيان ميارا هو مستشار في الصندوق الفيدرالي كريدي ميتال ومساهم في حدود 93% في BFCM وهي بدورها مساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2025
صندوق الإيداع والتدبير يمثله السيد عبد اللطيف زغنون	2010	شغل صندوق الإيداع والتدبير منصباً في المجلس الإداري لبنك أفريقيا من سنة 1966 إلى 1997 ثم تم تعيينه من جديد من طرف الجمعية العامة العادية لسنة 2010. السيد عبد اللطيف زغنون هو المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير ومساهم في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021
مجموعة O CAPITAL يمثلها السيد هشام العمراني	2021	السيد هشام العمراني هو مدير عام منتدب لمجموعة O CAPITAL de O CAPITAL GROUP ، المساهمة في بنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021
السيد عز الدين كسوس بصفة شخصية	2017	كان السيد عز الدين كسوس عضواً في المجلس الإداري بصقته في حسابات السنة المالية 2022 الشخصية من سنة 2005 إلى سنة 2008 ثم ممثلاً دائماً للملكية المغربية للتأمين قبل تعيين مجدداً عضواً في المجلس الإداري في سنة 2017	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2022
مجموعة British International Investment يمثلها السيد مارك بوجون	2019	السيد مارك بوجون هو عضو في المجلس الإداري لبنك أفريقيا، ممثلاً في حسابات السنة المالية 2023 لمجموعة British International Investment. وهو مؤسس وشريك رئيسي لمجموعة Beaujean & Partners منذ 2019 ومختص في الاستشارة البنكية والمالية الاستراتيجية. وهو في هذا الصدد، يشغل منصب رئيس تنفيذي لشركة Atlantic Financial Group S.A.	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023
السيد محمد القباج	2021	عضو مجلس إداري مستقل ومستشار في جامعة يوروميد فاس وعضو سابق في المجلس الإداري للبنك المغربي للتجارة الخارجية بين 1997 و 2000	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيدة نزهة الحرايثي متصرف مستقل	2021	عضو مستقل في المجلس الإداري	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026
السيد عبدو بنسودة متصرفة مستقلة	2018	عضو بصفته الشخصية في المجلس الإداري ومسير في مجموعة O Capital، المساهم المرجعي لبنك أفريقيا	الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2023

الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2021	متصرف مدير عام منتدب ورئيس مجموعة BOA لوكسومبورغ	2004	السيد إبراهيم بنجلون التويمي متصرف مدير عام منتدب
الجمعية العامة العادية التي ستبت في حسابات السنة المالية 2026	عضو بصفتها الشخصية في المجلس الإداري ومتصرفة مدبرة عامة لشركة BMCE Capital Gestion	2021	السيدة مريم البوعزاوي

المصدر: بنك أفريقيا

3. الهيكل التنظيمي لبنك أفريقيا (دجنبر 2021)



.III. وصف النشاط

1. تطور القروض

خلال الفترة المدروسة، توزع تطور القروض حسب أنواع الزبناء على الشكل التالي :

الجدول 3 : القروض حسب أنواع الزبناء (الصافية) في الفترة 2021 – النصف الأول 2022

التطور	ن 2022	2021	بملايين الدراهم
-5,5%	25 986	27 491	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
0,5%	130 401	129 800	حقوق على الزبناء
2,1%	34 669	33 939	قروض الخزينة

2%	7 793	7 636	قروض الاستهلاك
2,5%	20 886	20 382	قروض للتجهيز
-0,5%	40 939	41 131	القروض العقارية
-3,1%	17 955	18 533	القروض الأخرى
-8,1%	2 714	2 954	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-5,5%	631	668	فوائد مستحقة للاستلام
5,7%	4 814	4 556	ديون معلقة الأداء
-0,6%	156 387	157 291	مجموع القروض

المصدر: بنك أفريقيا – نشاط مجمع⁵

إلى غاية متم يونيو 2022 ، سجل جاري القروض انخفاضا بنسبة -0,6% ليصل إلى 156 387 مليون درهم. ويعود هذا التراجع أساسا لانخفاض الحقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها بنسبة -5,5% ، لتصل إلى 25986 مليون درهم. ومن جهتها، تحسنت الحقوق على الزبناء بنسبة +0,5% لتصل إلى 130401 مليون درهم، نتيجة بالأساس لارتفاع قروض الخزينة بنسبة 2,1% لتصل إلى 34669 مليون درهم و قروض الاستهلاك بنسبة 2% لتصل إلى 7793 مليون درهم.

2. تطور ودائع الزبناء

يتوزع تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات في الفترة 2021 – النصف الأول 2022 على الشكل التالي :

الجدول 4 : تطور ودائع الزبناء حسب نوع المنتجات

التطور	يونيو 2022	2021	بملايين الدراهم
5,5%	96 407	91 385	حسابات عند الطلب دائنة
1,9%	26 386	25 883	حسابات الادخار
-9,4%	17 408	19 219	ودائع لأجل
-9,3%	4 321	4 761	حسابات دائنة أخرى
-24,5%	231	306	فوائد مستحقة للأداء
2,3%	144 752	141 554	مجموع ودائع الزبناء

المصدر: بنك أفريقيا – نشاط مجمع⁶

إلى غاية متم يونيو 2022 ، سجلت ودائع الزبناء ارتفاعا بنسبة +2,3% ليصل إلى 144 752 مليون درهم. ويعود هذا الارتفاع أساسا لارتفاع الحسابات الدائنة لأجل بنسبة 5,5% لتصل إلى 96407 مليون درهم وحسابات الادخار بنسبة 1,9% لتصل إلى 26386 مليون درهم.

⁵ تتضمن حسابات المقر المركزي وحسابات الوكالات الكائنة بالمغرب وحسابات الفروع والوكالات بالخارج (فروع في باريس وشنغهاي ووكالة طنجة المنطقة الحرة).
⁶ تتضمن حسابات المقر المركزي وحسابات الوكالات الكائنة بالمغرب وحسابات الفروع والوكالات بالخارج (فروع في باريس وشنغهاي ووكالة طنجة المنطقة الحرة).

القسم الثالث : المعطيات المالية لبنك أفريقيا

1. الوضعية المالية الموطدة لبنك أفريقيا

1. تقديم حساب النتيجة السنوي الموطد لبنك أفريقيا

في ما يلي حساب النتيجة إلى غاية 30 يونيو 2021 و 30 يونيو 2022 :

الجدول 5 : تطور حسابات النتيجة بين 30 يونيو 2021 و 30 يونيو 2022

التطور	30/06/22	30/06/21	بآلاف الدراهم
7,2%	7 943 002	7 406 634	فوائد وعائدات مماثلة
3,3%	- 2 221 144	- 2 149 240	فوائد وتكاليف مماثلة
8,8%	5 721 858	5 257 394	هامش الفوائد
20,2%	1 833 571	1 525 216	عمولات محصلة
75,7%	- 338 041	- 192 349	عمولات مدفوعة
12,2%	1 495 530	1 332 867	هامش على العمولات
-	-	-	صافي الأرباح والخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية
-48,5%	153 146	297 638	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-64,9%	93 552	266 461	صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم المعاملات
91,1%	59 594	31 177	صافي الأرباح والخسائر على أصول وخصوم بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-2,9%	183 878	189 438	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-	-	-	صافيا لأرباح والخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
-2,9%	183 878	189 438	مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
-	-	-	صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
-	-	-	الأرباح والخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة
-	-	-	الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	-	الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية حسب الرساميل الذاتية ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	-	العائد الصافي لأنشطة التأمين
-12,8%	435 330	499 134	عائدات الأنشطة الأخرى
-16,3%	- 235 487	- 281 250	تكاليف الأنشطة الأخرى
6,3%	7 754 255	7 295 221	الناتج الصافي البنكي
2,5%	- 3 488 534	- 3 404 139	التكاليف العامة للاستغلال

				مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
-3,8%	-	474 121	-	492 876
11,6%		3 791 600		3 398 206
7,6%	-	1 383 786	-	1 285 807
14,0%		2 407 814		2 112 399
6,6%		76 845,00		72 102,00
				حصلة الحصيلة الصافية للشركات المسجلة وفق طريقة نسبة الملكية
-53,3%		4 465,00		9 558,00
				صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
				تغيرات قيم فوارق الاقتناء
13,4%		2 489 124		2 194 059
29,3%	-	672 113	-	519 910
8,5%		1 817 011		1 674 149
14,5%		548 976		479 527
6,1%		1 268 035		1 194 622
				النتيجة الصافية حصلة المجموعة

المصدر: بنك أفريقيا - حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

2. تقديم الحصيلة السنوية الموطدة لبنك أفريقيا إلى غاية 30 يونيو 2022

الجدول 5: الحصيلة الموطدة للمجموعة على الفترة 2021 – النصف الأول 2022

التطور	النصف الأول 2022	2021	الأصول بالآلاف الدراهم
-6,5%	18 454 884	19 737 051	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
	-	0	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
23,3%	43 914 582	35 604 594	- الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة
37,1%	1 106 823	807 037	- الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
			أدوات التغطية المشتقة
			الأصول المالية المتاحة للبيع
			الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-67,2%	560 060	1 708 897	- أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
-1,4%	4 901 780	4 969 163	- أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
20,0%	46 719 960	38 926 888	الأصول المملوكة لغاية الاستحقاق
7,3%	22 543 041	21 001 481	السندات بالتكلفة المهلكة
0,7%	198 363 097	197 020 207	القروض والديون على الزبناء
			فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
			استثمارات أنشطة التأمين
8,7%	1 066 367	981 203	أصول -الضريبة المستحقة الدفع
1,4%	2 501 913	2 466 604	أصول - الضريبة المؤجلة

36,4%	8 863 358	6 497 978	حسابات التسوية وأصول أخرى
	-	-	أصول غير جارية موجهة للتفويت
5,9%	1 062 310	1 003 557	مساهمات في الشركات حسب طريقة نسبة الملكية
0,3%	3 571 851	3 560 318	العقارات الاستثمارية
0,9%	8 594 857	8 517 859	الأصول الثابتة الملموسة
-37,5%	764 809	1 222 904	الأصول الثابتة غير الملموسة
0,0%	1 032 114	1 032 114	فوارق الامتلاك
5,5%	364 021 806	345 057 854	مجموع الأصول

المصدر: بنك أفريقيا – حسابات موطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

التطور	النصف الأول 2022	2021	الخصوم بآلاف الدراهم
			البنك المركزي، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
			الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
			- الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة
			- الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة كخيار
			أدوات التغطية المشتقة
-3,2%	11 446 987	11 828 034	سندات المديونية المُصدّرة
8,3%	65 277 176	60 283 987	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
3,1%	225 696 684	218 973 241	ديون تجاه الزبناء
			فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
6,6%	1 447 560	1 357 479	خصوم -الضريبة الجارية
-1,3%	1 171 643	1 187 570	خصوم – الضريبة المؤجلة
64,5%	15 984 885	9 717 696	حسابات التسوية وخصوم أخرى
			ديون مرتبطة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
			المخصصات الاحتياطية المتعلقة بعقود أنشطة التأمين
2,3%	1 651 236	1 613 520	المخصصات الاحتياطية للمخاطر والتكاليف
			إعانات، صناديق عمومية مخصصة، وصناديق خاصة للضمان
8,7%	11 515 798	10 597 210	ديون تابعة
5,9%	334 191 969	315 558 737	مجموع الديون
			رساميل ذاتية
3,5%	19 971 255	19 292 416	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
			احتياطيات موطدة
17,0%	2 246 619	1 920 836	- حصة المجموعة
8,3%	4 716 714	4 357 111	- حصة الأقلية
			أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية
-0,6%	583 411	587 204	- حصة المجموعة
0,5%	494 827	492 175	- حصة الأقلية
			صافي الأرباح للسنة المالية
-36,8%	1 268 035	2 007 213	- حصة المجموعة
-34,8%	548 976	842 162	- حصة الأقلية
1,1%	29 829 837	29 499 117	مجموع الرساميل الذاتية الموطدة
5,5%	364 021 806	345 057 854	مجموع الخصوم

.II. الوضعية المالية الاجتماعية لبنك أفريقيا

1. تقديم حساب العائدات والتكاليف لبنك أفريقيا إلى غاية 30 شتنبر 2022 (غير المدققة)

تقديم حسابات الشركة :

التطور	31/09/2021	30/09/2022	
24%	8 404 328	10 450 856	عائدات الاستغلال البنكي
94%	184 483	357 852	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات الائتمان
0%	4 035 238	4 047 896	فوائد ومكافآت وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء
16%	458 765	530 464	فوائد وعائدات مماثلة على سندات الدين
-22%	864 322	676 665	عائدات على سندات الملكية (1) وشهادات الصكوك
	-	-	عائدات على سندات مضاربة ومشاركة
-6%	17 419	16 352	عائدات على الأصول الثابتة ضمن عمليتي الإيجار الائتماني والإيجار
	-	-	عائدات على الأصول الثابتة المقدمة كإجارة
11%	860 624	955 281	عمولات على تقديم الخدمة
95%	1 983 477	3 866 346	عائدات بنكية أخرى
	-	-	تحويل التكاليف على ودائع الاستثمار المحصلة
82%	2 979 372	5 435 445	تكاليف الاستغلال البنكي
26%	444 106	561 465	فوائد وتكاليف على عمليات مع مؤسسات الائتمان وما يماثلها
0%	639 612	636 727	فوائد وتكاليف على عمليات مع الزبناء
-5%	430 520	407 612	فوائد وتكاليف مماثلة على سندات الدين المصدرة
	-	-	تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة
-2%	15 048	14 715	تكاليف على الأصول الثابتة ضمن عمليتي القرض الإيجاري والإيجار
	-	-	تكاليف على الأصول الثابتة الممنوحة كإجارة
163%	1 450 086	3 814 926	تكاليف بنكية أخرى
	-	-	تحويل عائدات على ودائع الاستثمار المحصلة
-8%	5 424 956	5 015 411	الناتج الصافي البنكي
295%	89 559	353 327	عائدات الاستغلال غير البنكي
-74%	68 812	18 112	تكاليف الاستغلال غير البنكي
0%	2 709 964	2 720 772	التكاليف العامة للاستغلال
4%	1 252 538	1 296 711	تكاليف المستخدمين
2%	71 032	72 477	ضرائب ورسوم
3%	1 137 392	1 167 825	تكاليف خارجية
-12%	6 806	6 000	تكاليف عامة أخرى للاستغلال
-27%	242 196	177 759	مخصصات الإهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
4%	1 221 915	1 275 322	مخصصات المؤونات وخسائر على الديون غير القابلة للتحويل
23%	782 169	963 691	مخصصات للمؤونات للديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء
3%	240 113	247 664	خسائر على الديون غير القابلة للتحويل
-68%	199 633	63 967	مخصصات المؤونات الأخرى
16%	324 041	375 435	مسترجعات المؤونات واسترجاع على الديون المهلكة
123%	163 967	365 681	مسترجعات المؤونات عن الديون والتعهدات بواسطة توقيع معلقة الأداء
-41%	16 337	9 629	استرجاع على الديون المهلكة
-100%	143 737	125	مسترجعات المؤونات الأخرى
-6%	1 837 865	1 729 967	النتيجة الجارية
2%	96 507	98 515	عائدات غير جارية

15%	183 384	210 848	تكاليف غير جارية
-8%	1 750 988	1 617 634	النتيجة قبل الضرائب
-34%	403 456	265 420	ضرائب على النتائج
0,3%	1 347 532	1 352 214	النتيجة الصافية للسنة المالية

2. تقديم النتيجة السنوية لشركة بنك أفريقيا إلى غاية 30 شتنبر 2022 (غير المدققة)

تقديم حسابات الشركة

التطور	31/12/2021	30/09/2022	الأصول
-44,2%	7 323 591	4 087 340	قيم في الصندوق، بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
31,0%	20 167 359	26 410 175	حقوق على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
91,1%	4 768 697	9 112 532	تحت الطلب
12,3%	15 398 662	17 297 643	لأجل
2,7%	126 845 452	130 280 076	حقوق على الزبناء
12,3%	41 888 548	47 039 311	قروض وتمويلات تشاركية للخزينة والاستهلاك
2,6%	20 664 448	21 202 132	قروض وتمويلات تشاركية للتجهيز
-0,2%	41 207 258	41 130 534	قروض وتمويلات تشاركية عقارية
-9,4%	23 085 198	20 908 099	قروض وتمويلات تشاركية أخرى
-10,3%	2 954 347	2 651 399	حقوق مكتسبة بشراء الفوائز
21,3%	37 687 594	45 711 236	سندات المعاملة والتوظيف
48,0%	14 923 138	22 080 786	سندات الخزينة وقيم مماثلة
-33,4%	231 115	153 986	سندات الدين الأخرى
4,2%	22 493 714	23 436 837	سندات الملكية
0,0%	39 627	39 627	شهادات الصكوك
12,4%	7 831 620	8 799 311	أصول أخرى
31,6%	8 936 596	11 760 321	سندات الاستثمار
52,1%	4 812 092	7 318 143	سندات الخزينة وقيم مماثلة
7,7%	4 124 504	4 442 178	سندات الدين الأخرى
	-	-	شهادات الصكوك
6,6%	11 639 853	12 406 805	سندات المساهمة واستثمارات مماثلة
1,6%	9 199 560	9 347 085	مساهمة في مقاولات مرتبطة
25,4%	2 440 293	3 059 720	سندات المساهمة الأخرى واستثمارات مماثلة
	-	-	سندات المضاربة والمشاركة
-2,4%	195 925	191 247	حقوق ثانوية
	-	-	ودائع الاستثمار الموظفة
-7,7%	167 733	154 781	أصول ثابتة ممنوحة للإيجار الائتماني والتأجير
	-	-	أصول ثابتة ممنوحة للإجارة
-46,5%	714 004	382 079	أصول ثابتة غير ملموسة
3,4%	2 637 210	2 726 439	أصول ثابتة ملموسة
8,1%	227 101 284	245 561 209	مجموع الأصول

التطور	31/12/2021	30/09/2022	الخصوم
	-	-	بنوك مركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
14,0%	40 581 191	46 275 255	ديون تجاه مؤسسات الائتمان وما يماثلها
133,8%	3 010 935	7 039 944	تحت الطلب
4,4%	37 570 256	39 235 311	لأجل
3,7%	141 554 206	146 827 265	ودائع الزبناء
10,6%	91 396 132	101 099 293	حسابات دائنة لأجل
3,4%	25 927 402	26 808 823	حسابات الادخار
-24,1%	19 469 487	14 774 068	ودائع لأجل
-12,9%	4 761 185	4 145 081	حسابات دائنة أخرى
	-	-	ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
-3,3%	8 117 463	7 853 267	سندات الدين المصدرة
-3,3%	8 117 463	7 853 267	سندات الدين القابلة للتداول المصدرة
	-	-	اقتراضات سنديّة مصدرة
!	-	-	سندات الدين الأخرى المصدرة
167,3%	3 766 247	10 066 380	خصوم أخرى
5,0%	1 294 922	1 359 641	مؤونات للمخاطر والتكاليف
-22,8%	396 735	306 249	مؤونات مقننة
	-	-	إعانات، صناديق عمومية مرصدة وصناديق خاصة للضمان
8,9%	10 597 210	11 543 723	ديون ثانوية
	-	-	ودائع الاستثمار المحصلة
	-	-	فوارق إعادة التقييم
4,0%	17 236 350	17 921 084	احتياطيات وعلاوات مرتبطة برأس المال
0,0%	2 056 067	2 056 066	رأس المال
	-	-	(-) مساهمون. رأسمال غير مدفوع
225,0%	20	65	(+/-) مرحل من جديد
	-	-	(+/-) نتائج صافية للتخصيص
-9,9%	1 500 873	1 352 214	(+/-) النتيجة الصافية للسنة المالية
8,1%	227 101 284	245 561 209	مجموع الخصوم

القسم الثالث : تقديم المخاطر

1. المخاطر المرتبطة بالمصدر بنك أفريقيا

1. تدير مخاطر الطرف المقابل

بلغت القروض الموزعة الصافية (على الزبناء ومؤسسات الائتمان) من طرف البنك (نشاط موطد) 221 مليار درهم إلى غاية متم يونيو 2022 مقابل 218 مليار درهم إلى غاية متم دجنبر 2021.

ويبقى تطور الديون معلقة الأداء أكثر استدامة من تطور القروض، لا سيما مع دخول تدابير Convergence حيز التنفيذ ووضعيات أكثر صرامة من قبل السلطات التنظيمية. فارتفعت عوارض أداء المجموعة مقارنة مع دجنبر 2021، حيث انتقلت من 10% إلى 10,4% . وبلغت نسبت التغطية 65,1% إلى غاية متم يونيو 2022، بارتفاع مقارنة مع متم 2021 (65,5%).

وبذل البنك مجهودا ملحوظا لتطهير محفظته من ديون الزبناء، وهو المجهود الذي يواصله البنك في إطار سياسته لتدبير المخاطر والمطابقة للقواعد الاحترازية التي نص عليها بنك المغرب وكذا الممارسات السليمة في مجال تدبير المخاطر.

لهذا الغرض، وضع البنك منظومة لتدبير المخاطر تعتمد على عدة أجهزة للحكمة من جهة وعلى تدبير اعتيادي من جهة أخرى.

كما ينخرط في تدبير ومراقبة قروض البنك والمجموعة كل من :

- لجنة الافتحاص والمراقبة الداخلية للمجموعة ؛
- لجنة الإدارة العامة، المكلفة بتفعيل العمليات والتدابير التشغيلية للتوجهات الاستراتيجية للمجموعة وتتبعها.
- لجان القروض التي تصادق على كافة التعهدات؛
- لجنة مراقبة الحسابات المختلفة وإسقاط درجات التصنيف ؛
- لجنة مخاطر المجموعة التي تدعم مجلس الإدارة في مجال استراتيجية وتدبير مخاطر بنك أفريقيا، لا سيما من خلال الحرص على أن تلائم الاستراتيجية العامة للمخاطر مستوى المخاطر للبنك والمجموعة ودرجة تحقق المخاطر وأهميتها النظامية وحجمها وأسسها المالية.
- لجنة توجيه وتدبير مخاطر المجموعة ولجنة توجيه وتدبير مخاطر بنك أفريقيا . وتتأكد هاتان اللجنتان المنبثقتان عن لجنة الإدارة العامة من فعالية تدابير توجيه المخاطر وملائمتها مع سياسة تدبير المخاطر المحددة على مستويات مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

ويندرج النشاط الائتماني للبنك في إطار السياسة العامة للائتمان المعتمدة من طرف الأجهزة العليا للبنك. ومن ضمن المبادئ الرئيسية نجد متطلبات المجموعة من حيث أخلاقيات المهنة وتخصيص المسؤوليات ووجود واحترام المساطر والصرامة في تحليل المخاطر. وتم تنزيل هذه السياسة العامة على شكل سياسات ومساطر خاصة تتماشى وطبيعة أنشطة الأطراف المقابلة، اعتمادا بالأساس على نظام داخلي للتصنيف ونظام لتفويض السلطات ونظام لتدبير الحدود بغية الحد من مخاطر التركيز.

يتجسد نظام تفويض السلطات من خلال مستويين للموافقة، حسب فئة الزبناء والمبلغ المجمع للتسهيلات المقترحة على الزبون ونوع التعرض (شركات عمومية ونصف عمومية، التعرضات للمخاطر داخل البنوك...).

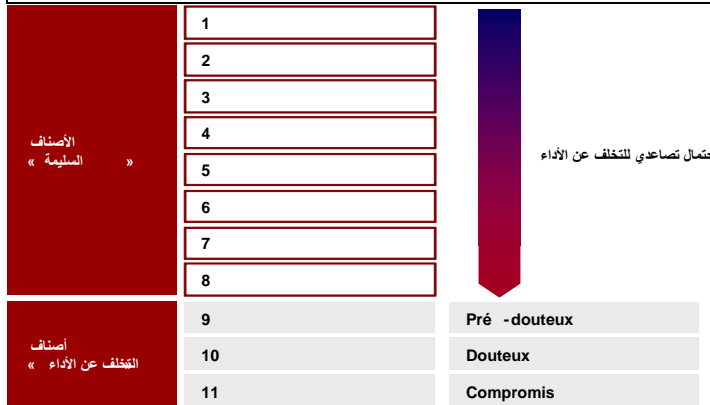
يعتبر نظام تصنيف البنك نظاما ثنائي الأبعاد، يجمع بين تصنيف القروض الذي يسمح بتقييم المخاطر المرتبطة بالمعاملات وتصنيف مالي اعتمادا على الوضعية المالية للمدين. وفضلا عن الجوانب الكمية، يتم الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات نوعية أخرى لإعداد التصنيف (مثل مؤهلات النمو، قطاع النشاط، تصنيف الشركة الأم، مخاطر الدول وكذا عوارض الأداء).

في إطار مقتضيات بازل، قام بنك المغرب بتحديد العدد الأدنى للأصناف التي يجب أن يتضمنها نظام التصنيف. وعليه، يلزم الحد الأدنى التالي :

- 7 أصناف بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة
 - صنف واحد بالنسبة للأطراف المقابلة متعثرة الأداء
- وفق سلم التصنيف المعتمد من طرف مجموعة بنك أفريقيا، يتوزع التصنيف النهائي للزبناء على 11 مستوى :

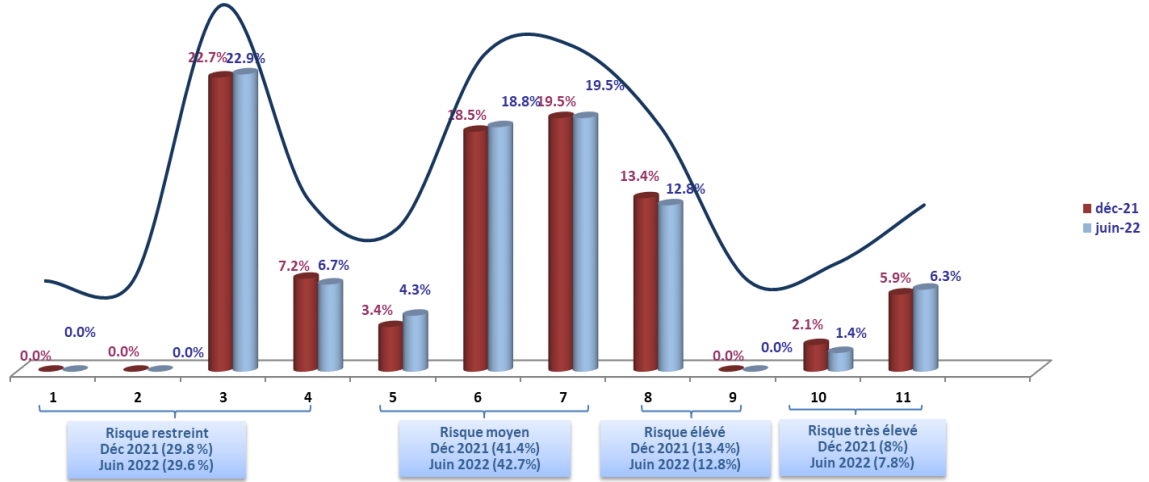
التعريف	الصنف	الفئة
---------	-------	-------

1	مستقر لحد أقصى على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر جدا على الأمد الطويل؛ يتميز بملاءته حتى عند وقوع تحولات خطيرة	مخاطر محدودة	درجة الاستثمار
2	مستقر جدا على الأمدين القصير والمتوسط؛ مستقر على الأمد الطويل؛ ملاءة كافية حتى عند وقوع أحداث سيئة متواصلة		
3	يتميز بملاءته في الأمدين القصير والمتوسط، حتى بعد مواجهة صعوبات كبيرة، ويمكن استيعاب التطورات السيئة الطفيفة التي قد تقع		
4	مستقر جدا على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، مؤونة كافية على الأمد المتوسطة من أجل ضمان وجوده؛ تطور غير أكيد على الأمد الطويل		
5	مستقر على الأمد القصير، بدون أي تغيير يؤثر على القرض المنتظر في السنة المقبلة، لا يمكن استيعاب إلا التطورات السيئة الصغيرة التي قد تقع على الأمد المتوسط	مخاطر متوسطة	
6	قدرة محدودة على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة		
7	قدرة محدودة جدا على استيعاب التطورات السيئة غير المنتظرة		
8	قدرة ضعيفة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. إن كل تغيير في الظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية سيعقد من احترام التعهدات	مخاطر مرتفعة	أقل من درجة الاستثمار
9	عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. ويرتبط احترام التعهدات بالتطور الإيجابي للظروف الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية		
10	مخاطر قوية جدا للتخلف عن الأداء، عدم القدرة على تسديد الفوائد والأصل في أجلها. تخلف جزئي عن أداء الفوائد ورأس المال	مخاطر مرتفعة جدا	
11	تخلف كلي عن أداء الفوائد ورأس المال		



المصدر : بنك أفريقيا

توزيع التعهدات حسب أنواع المخاطر إلى غاية متم يونيو 2022



المصدر: بنك أفريقيا

تجدر الإشارة إلى أن الملفات المسجلة في لائحة الديون الحساسة ستشكل موضوع تتبع خاص و تسفر الديون المتعلقة بها على تغطية للمؤن للمخاطر العامة طبقا للقوانين التنظيمية.

2. مخاطر النسب والسيولة

1. تحليل مخاطر السيولة

تهدف استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر السيولة لتكثيف بنية موارده بغية السماح للبنك بمواصلة توسيع نشاطه بكيفية متناسقة.

وتتجسد مخاطر السيولة بالنسبة للبنك من خلال تعذر الوفاء بالتزاماته، عندما يتعرض لاحتياجات غير متوقعة ولا يصير بإمكانه مواجهتها من خلال أصوله السائلة.

ويمكن أن ينجم هذا الاحتمال عن أسباب أخرى غير السيولة. على سبيل المثال خسائر مهمة قد تنتج عن تخلف الأطراف المقابلة عن الأداء أو تطورات غير مواتية للسوق.

ويمكن لمصدرين رئيسيين أن يتسببا في مخاطر السيولة :

- عجز المؤسسة عن توفير الأموال اللازمة لمواجهة وضعيات غير متوقعة لأجل قصير، لا سيما سحب مكثف للودائع أو سحب أقصى للالتزامات خارج الحصيلة.
- عدم ارتباط الأصول والخصوم أو تمويل الأصول لأمد متوسط وطويل عبر خصوم قصيرة الأمد. ويعتبر مستوى السيولة مقبولا ما دام يتيح للبنك بتمويل تطوير أصوله ومواجهة التزاماته فور استحقاقها، مما يقي البنك من أزمة محتملة.

وهناك مؤشران يتيحان تقييم ملمح سيولة البنك :

- معامل السيولة LCR الذي يسجل 168% على أساس موطن إلى غاية 30 يونيو 2022.
- مستوى الفوارق التراكمية : تتيح تقنية الفوارق الدورية او التراكمية بالدرهم والعملات تقييم مستوى مخاطر السيولة المحتملة من طرف البنك على الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وتمكن هذه التقنية من تقدير الاحتياجات الصافية لإعادة التمويل على مختلف الآفاق وحصص الكيفيات المواتية للتغطية. وتبلغ الخصوم النقدية 29524 مليون درهم لأجل يساوي 42,7 يوما بينما تبلغ الأصول السائلة 32 473,46 مليون درهم. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن 98.6% من قيمة الأصول الإجبارية تتشكل من سندات الخزينة، مما يضمن سيولة شبه كلية. وتبلغ هذه الفئة من الأصول 10 348 مليون درهم.

2. تحليل مخاطر النسب

مخاطر نسب الفائدة هي المخاطر بأن يؤدي التطور المستقبلي لنسب الفائدة إلى تقليص الهوامش التوقعية للبنك. ويؤثر تغير نسب الفائدة أيضا على القيمة المحينة للتدفقات المتوقعة. وترتبط درجة التأثير على القيمة الاقتصادية للأصول والخصوم بحساسية مختلف مكونات الحصيلة لتغير النسب.

ويمكن تقييم مخاطر النسب عبر مجموعة من محاكاة اختبارات الضغط، في إطار سيناريو لتغير النسب ب200 نقطة أساس كما أوصت بذلك لجنة بازل.

وتسهر استراتيجية البنك في مجال تدبير مخاطر نسب الفائدة على ضمان استقرار النتائج ضد تقلبات نسب الفائدة، مع الحفاظ على هامش الفائدة وتحسين القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

ويمكن أن يكون لنسب الفائدة تداعيات وخيمة على هامش فائدة البنك وبالتالي التسبب في انحرافات كبيرة مقارنة مع المخطط الأولي.

وبغية تحييد مخاطر الانحراف، يوجه قسم تدبير الأصول والخصوم بشكل منتظم استراتيجية البنك عبر تحديد قواعد ارتباط الاستعمالات بموارد من نفس الطبيعة، ومن خلال تحديد عتبة قصوى للسماح بانحراف هامش الفائدة مقارنة مع الهامش الصافي للفائدة التوقعية.

وتمكن تقنية الفوارق الدورية أو التراكمية بالدرهم والعملات من تقييم مستوى مخاطر النسب التي يتحملها البنك على الأمد القصير والمتوسط والطويل.

وتتيح هذه التقنية تقدير فوارق الارتباط بين الأصول والخصوم على مختلف الآفاق بغية تحديد الكيفيات المناسبة للتغطية.

وتتكون الأصول أساسا من السندات والمشكلة من سندات الخزينة وسندات الدين القابلة للتداول والسندات.

وتمول هذه الأصول أساسا من خلال خصوم قصيرة الأمد يبلغ أجلها 42,7 يوما.

وتتم محاكاة اختبارات الضغط بغية تقييم تأثير تغير النسب على هامش الفوائد وعلى القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية . وإلى غاية متم يونيو 2022، من خلال استبعاد محفظة التداول، يقدر تأثير تغير نسب الفائدة ب200 نقطة أساس على هامش الفائدة ب - 0.168 مليار درهم أي -3.72% من MNI التوقعية (و 0.163 + مليار درهم بالنسبة لتغير النسب ب -200 نقطة أساس، أي +3.61%

من MNI التوقعية) . ويقدر تغير القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية مع استبعاد محفظة التداول لمواجهة أزمة نسب ب 200 نقطة أساس ب 0.878مليار درهم، أي 6.46% من الأموال الذاتية الأساسية.

محفظة السندات

تقدم محفظة السندات إلى غاية 30 يونيو 2022 أجلا متوسطا يبلغ 1.50 سنة وحساسية متوسطة قدرها 1.47. ويبلغ جاريها من حيث قيمة السوق 10 759 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة ب +50 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 79 مليون درهم.

ويؤدي تطور مواز لنسب الفائدة ب +100 نقطة أساس إلى خسارة متوسطة قدرها 158 مليون درهم.

ويبين طيف الحساسيات أدناه اختيار توزيع الحساسية الكلية على مختلف فئات الأوراق وبالتالي اختيار توقع مخاطر النسب على مختلف فئات الآجال.

الجدول 1 : مخاطر الصرف حسب أنواع العملات

العملات	الوضعية الصافية الطويلة *	الوضعية الصافية القصيرة *	% من الأموال الذاتية
EUR	-	396.40	1.77%
LYD	0.01	-	0.0004%
QAR	1.72	-	0.01%
BHD	0.11	-	0.0005%
SEK	0.38	-	0.002%
CHF	-	11.24	0.05%
TND	-	2.52	0.01%
CAD	2.66	-	0.01%
DZD	0.27	-	0.001%
KWD	-	0.56	0.003%
SAR	6.28	-	0.03%
AED	36.92	-	0.17%
JPY	3.63	-	0.02%
DKK	0.95	-	0.004%
NOK	-	0.12	0.001%
USD	-	291.00	1.30%
GBP	-	2.05	0.01%

المصدر: بنك أفريقيا

(*) أصول - خصوم بنفس العملة +/- تعهدات صافية لأجل +/- دلنا الخيارات - بيانات إلى غاية 30 يونيو 2022

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية :

➔ بالنسبة للوضعيات الطويلة : 53 مليون درهم ، أي 0.24% من الأموال الذاتية الصافية

➔ بالنسبة للوضعيات القصيرة : 704 مليون درهم، أي 3.15% من الأموال الذاتية الصافية

يبين الجدول أعلاه بأن بنك أفريقيا يظل في الحدود الاحترازية التي أعدها بنك المغرب والمحددة في 10% بالنسبة للأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لمجموع العملات.

شكل تطوير القواعد التنظيمية في الدول التي تتواجد بها المجموعة موضوع يقظة دائمة من طرف الشركات التابعة للمجموعة وكذا من طرف مركز الذكاء الاقتصادي. ويتم بشكل دوري مشاركة هذه النتائج مع فرق المخاطر في إطار منظومة المخاطر

بالمجموعة، بغية تقدير التوقعات المحتملة على محافظ البنوك المحلية وبالتالي في النهاية على المجموعة. ويتم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار من أجل تحديد حدود التعرض على أساس الحسابات الاجتماعية والحسابات الموطدة.

الجدول 2 : نسبة الملاءة إلى غاية 30 يونيو 2022 (بازل III) على أساس موطن

الأصول المرجحة (بآلاف الدراهم)	
241 330 070	مخاطر الائتمان المرجحة
9 630 296	مخاطر السوق المرجحة
26 502 663	مخاطر التشغيل المرجحة
277 463 029	مجموع الأصول المرجحة

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 3 : نسبة الأموال من المستوى الأول

المبلغ بآلاف الدراهم	
25 434 365	نسبة الأموال الذاتية من المستوى الأول
277 463 029	مجموع الأصول المرجحة
9.2%	نسبة الأموال من المستوى الأول

المصدر : بنك أفريقيا

الجدول 4: المعامل الأدنى للملاءة

المبلغ بآلاف الدراهم	
23 434 365	الأموال الذاتية الأساسية
33 022 630	الأموال الذاتية المقبولة
277 463 029	مجموع الأصول المرجحة
11.9%	المعامل الأدنى للملاءة

المصدر : بنك أفريقيا

وتظل نسبة ملاءة البنك التي تجسد قدرته على الوفاء بكافة تعهداته من خلال أمواله الذاتية فوق المعيار التنظيمي المحدد في 11,5% (حدد البنك المركزي هذه العتبة على النسب الاحترازية بالنسبة لكافة القطاع البنكي إلى غاية 30 يونيو 2022)

وبلغت هذه النسبة 11,9% على أساس موطن إلى غاية متم يونيو 2022.

وتجدر الإشارة إلى أن التقييم الداخلي لكفاية رأس المال الذي دخل حيز التنفيذ في المغرب هو مسار لتقييم كفاية الأموال الذاتية الداخلية. ويهدف هذا الأخير لضمان دائم لتناسق بين الأموال الذاتية ومجموعة من المخاطر الملحوظة للبنك. ويندرج وضع هذا المسار وفق 3 محاور أساسية :

- بنية تقبل المخاطر التي تصف مخطط الحكامة والتنظيم ومسار تحديد وتفعيل تقبل المخاطر داخل البنك .

- نظام تقبل المخاطر الذي يحدد بانسجام مع المخطط الاستراتيجي لتنمية المجموعة أبعاد تقبل المخاطر التي تعكس مستوى مخاطر البنك. وتجسد هذه الأبعاد من خلال مؤشرات كمية يتم تحديد عتبات لها ؛
- تحديد وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة خارج مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.

وتتمثل المخاطر المعتمدة برسم الدعامة 2 والتي يعد قياس متطلباتها من الأموال الذاتية أمرا ضروريا في مخاطر النسب والسيولة وتركيز الزبناء والتركيز الجغرافي والقطاعي ومخاطر الدول والمخاطر البنوية للصرف ومخاطر عدم المطابقة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

ويتم اقتراح هذه المخاطر انطلاقا من معاينة التوصيات التنظيمية للسلطات التنظيمية وممارسات البنوك الدولية.

وبناء على صمودها في وجه وضعيات الضغط، يغطي البنك المخاطر الملحوظة التي تؤثر على المردودية والملاءة والسيولة عبر عناصر زيادة رأس المال.

لا يفرض بنك المغرب أي نموذج لحساب عناصر زيادة رأس المال ويترك العناية للبنوك لتطوير منهجيتها الخاصة للحساب الداخلي.

وبعد تعريف منهجية حساب زيادة رأس المال المتعلقة بمختلف المخاطر، تتركز الأشغال الراهنة على قياس المتطلبات من الأموال الذاتية وتحديد والتحكم في عناصر زيادة رأس المال التي يجب إدراجها في نسبة الملاءة لبنك أفريقيا ش.م.

في إطار قيادة نسبها، تستخدم مجموعة بنك أفريقيا دعامة مختلفة لتحسين استهلاكها من الأموال الذاتية. ويمكن للمجموعة أن تعتمد تقليص إنتاجها من القروض لمدة محددة. وذلك ما يمكن من توجيه نمو الأصول المرجحة للبنك.

ولاعتبارات تتعلق بالمراقبة الماكرواقتصادية، يمكن لبنك المغرب أن يطلب من مؤسسات الائتمان تشكيل دعامة من الأموال الذاتية تسمى " دعامة الأموال الذاتية لمكافحة التقلبات الدورية " على أساس فرد و/أو موطن. وتتشكل هذه الدعامة التي يتراوح مستواها بين 0% و 2,5% من المخاطر المرجحة من الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول.

الجدول 5: المعامل الأدنى التوقعي للملاءة

فردى	يونيو 22	دجنبر 22	يونيو 23	دجنبر 23
الأموال الذاتية الأساسية	13 812	13 566	13 731	13 935
الأموال الذاتية من المستوى 1	15 812	16 066	17 231	17 435
الأموال الذاتية من المستوى 2	22 362	22 012	22 627	22 281
الأصول المرجحة	148 367	146 173	148 454	150 953
نسبة CET 1	9.3%	9.3%	9.2%	9.2%
نسبة Tier 1	10.7%	11.0%	11.6%	11.5%
نسبة الملاءة	15.1%	15.1%	15.2%	14.8%

موطن	يونيو 22	دجنبر 22	يونيو 23	دجنبر 23
الأموال الذاتية الأساسية	23 434	24 483	26 450	27 268
الأموال الذاتية من المستوى 1	25 434	26 983	29 950	30 768
الأموال الذاتية من المستوى 2	33 023	34 033	36 450	36 718
الأصول المرجحة	277 463	281 274	288 285	295 041

نسبة CET 1	8.4%	8.7%	9.2%	9.2%
نسبة Tier I	9.2%	9.6%	10.4%	10.4%
نسبة الملاءة	11.9%	12.1%	12.6%	12.4%

المصدر: بنك أفريقيا

تظل النسب التوقعية لبنك أفريقيا على أساس فردي وموطلد أكبر من الحد الأدنى التنظيمي الجاري به العمل : 9,0% على مستوى نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى 1 و12% على الأموال الذاتية العامة بفضل السياسة الداخلية لتدبير رأس المال.

3) مخاطر التشغيل :

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم التوافق والاختلال الحاصل في المساطر والوسائل البشرية والأنظمة الداخلية أو عن أحداث خارجية من شأنها التأثير على حسن سير النشاط.

وتهدف منظومة تدبير مخاطر التشغيل للإجابة عن هدف ثلاثي :

- تحديد مخاطر التشغيل وتحليلها وتقييمها ؛
- تقييم المراقبات الداخلية ؛
- تتبع مخاطر التشغيل عبر مؤشرات الإنذار
- التحكم في مخاطر التشغيل عبر وضع عمليات وقائية و/أو تصحيحية لمواجهة المخاطر الكبرى المحددة.

وتتم مراجعة منظومة تدبير المخاطر ومراقبتها بشكل منتظم، مما يتيح تحسنا مستمرا لهذه المنظومة.

ويمكن تحليل مخاطر التشغيل وتصنيفها وترتيبها وفق أهم المحاور التالية : الأسباب، النتائج من حيث التأثير المالي وغيره، التنقيط، الوصف ومستوى التحكم والتي يتم تصنيفها حسب نوع الأحداث المنصوص عليها من طرف لجنة بازل.

ويتم بشكل منتظم تبليغ التعرضات لمخاطر التشغيل والخسائر الناتجة لإدارة الوحدة المعنية والإدارة العامة والمجلس الإداري. ويتم توثيق نظام التدبير بشكل صحيح، مما يتيح ضمان احترام مجموعة من عمليات المراقبة والمساطر الداخلية والتدابير التصحيحية في حالة عدم المطابقة. ويطلب من المدققين الداخليين أو الخارجيين القيام بفحص دوري لعمليات التدبير وأنظمة قياس مخاطر التشغيل. وتهم هذه الفحوصات أنشطة الوحدات والوظيفة المستقلة لتدبير مخاطر التشغيل. ويتم إضفاء الطابع الآلي بشكل كامل على تدبير مخاطر التشغيل في مجموعة بنك أفريقيا من خلال أداة خاصة تسمى " MEGA HOPEX ". وهكذا، فإن جمع حوادث المخاطر وخارطة مخاطر التشغيل والمؤشرات الأساسية للمخاطر تتم إدارتها اليوم من خلال هذه الأداة التي تم تفعيلها على مستوى البنك وشركاته التابعة في المغرب وأوروبا.

وتغطي خارطة مخاطر التشغيل المتعلقة بأنشطة المجموعة المخاطر المتعلقة بأنظمة المعلومات. وتم تحديد التعرض المتعلق بنقص إدماج نظم معلومات المجموعة. وتم التكفل بهذه المخاطر على نحو جيد في إطار مشروع " Convergence SI -".

وبالنظر للأزمة الصحية المتعلقة بكوفيد-19، عكفت الإدارة العامة لمخاطر المجموعة، تحت إشراف أجهزة حكمة المجموعة، على تعزيز تدابير التحكم في المخاطر من أجل استخدام أفضل للأزمات التوقعية وتدعيم صمود المجموعة.

من هذا المنظور، وعلى غرار مختلف المشاريع الرامية لهيكلية وإدماج وظيفة المخاطر، لاسيما برنامج " Convergence " ، من خلال كافة مكوناته، تود المجموعة مواصلة هذه الدينامية عبر توسيع تدبري مخطط تقويم ازمة داخلية و التقييم الداخلي لكفاية رأس المال على مستوى الشركات التابعة النظامية خصوصا وأنها باتت لبعضها متطلبا تنظيميا.

تدابير مخاطر الائتمان

تم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر الائتمان الحصبة (1 و 2) بالنسبة لكافة الشركات التابعة باستثناء BCB. وتجدر الإشارة إلى أن الحصبة الأولى شملت الجوانب التالية: التنظيم، المخطط التفويضي، القيادة والتقارير بينما تحيل الحصبة الثانية على إجراء اختبارات الضغط وتتبع نسب التركيز.

وتم الانتهاء من تنزيل تدابير مخاطر السوق ضمن الموقع النموذجي " بنك أفريقيا البنين ".

من ناحية أخرى، تم تنزيل تدابير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وبرنامج توقع أزمة داخلية ضمن الشركات التابعة ذات الأهمية النظامية بالنسبة لمجموعة بنك أفريقيا، ويتعلق الأمر ببنك أفريقيا البنين وبوركينا فاسو والطوغو والنيجر ووسط أفريقيا.

وبخصوص المطابقة للقوانين التنظيمية الأمريكية FATCA، تجدر الإشارة إلى أن بنك أفريقيا قام مع بداية سنة 2018 بإطلاق مشروع على صعيد المجموعة بدعم من مكتب استشارة مرموق على الصعيد الدولي وله خبرة واسعة في المجال. ونجحت جميع الشركات التابعة المقررة مع متم 2018 في الحصول على هذا الاعتماد. ويخضع هذا الأخير لتاريخ تسجيل الهيئة في موقع الضرائب الأمريكي. ويتعين أن تخضع الهيئات الأخرى التابعة للمجموعة لقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية تدريجياً في أفق 2021. وعموماً، فمجموعة بنك أفريقيا هي في طور مطابقة تامة مع المتطلبات المنبثقة عن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية.

يستجيب مخطط الاستمرارية لأهمية متزايدة بفعل خفض آثار توقف الأنشطة، بفعل الترابط الموجود بينها والموارد التي تعتمد عليها، لا سيما البشرية منها والمعلوماتية أو اللوجيستية.

ويتعلق الأمر بمجموعة من التدابير والمساطر التي تروم ضمان، وفق سيناريوهات أزمة مختلفة بما في ذلك لمواجهة أزمات قصوى، والحفاظ، عند الاقتضاء بشكل مؤقت حسب أسلوب تدريجي، لتقديم الخدمات الأساسية للبنك ومن تم الاستئناف المخطط للأنشطة.

ويتم وضع تنظيم للإنقاذ فبشكل متزامن مع أماكن وأنظمة التراجع البديلة. وهناك مشروع خاص قيد الإنجاز على مستوى المجموعة يعطي الأولوية لمخططات تفادي الحوادث.

وفيما يلي المبادئ الاستراتيجية الأفقية لاستمرارية الأنشطة :

- لبنك أفريقيا مسؤولية اجتماعية تتمثل في تمكين زبائنه من التوفر على السيولات المودعة لديه. ويمكن لعدم احترام هذا الواجب في زمن الأزمة أن يؤثر على النظام العام. وبالتالي فهذا المبدأ يكتسي أهمية أكبر.
- يجب على بنك أفريقيا ضمان التزاماته تجاه نظام المقاصة البنكية في القطاع المغربي ؛
- يعترف بنك أفريقيا أن يعطي الأولوية لاحترام الالتزامات القانونية والتعاقدية المتعلقة بمجالات القروض والتعهدات التي أبرمها، قبل اتخاذ تعهدات أخرى ؛
- يعترف بنك أفريقيا الإبقاء على مصداقيته الدولية وضمن تعهداته تجاه البنوك المراسلة الأجنبية ؛
- ✓ تعطى الأولوية لزبناء مجموعة بنك أفريقيا مقارنة مع المستفيدين الآخرين من خدماته ؛
- ✓ تراعى الخدمات في إنجازها « Front to Back » مثلا من الوكالة إلى غاية إدراجها المحاسبي .

مخاطر تكنولوجيا المعلومات :

يتم رفع العوارض التي تمثل مخاطر التشغيل عبر أداة MEGA HOPEX. وتستخدم هذه الأداة من طرف المراسلين والمنسقين المعينين على مستوى مختلف هيئات البنك والشركات التابعة التي تم فيها وضع الاداة للتصريح بعوارض مخاطر التشغيل أولا بأول.

4) المخاطر المتعلقة بالأصول خارج الاستغلال

يتوفر البنك على أصول خارج الاستغلال مكتسبة عن طريق الوفاء العيني بمبلغ إجمالي قدره 4.9 مليار درهم إلى غاية 30 يونيو 2022. وعليه يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر عدم إنجاز عمليات البيع المذكورة لهذه الأصول الثابتة أو لخسائر في البيع. تطبيقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، تبلغ الأصول 1,5 مليار درهم التي تقدم حالات شك تتعلق بقيمتها للإنجاز.

5) مخاطر الدول

يقصد بمخاطر الدول المخاطر إمكانية تخلف أحد الأطراف السيادية لدولة ما أو رفضه الوفاء بالتزاماته تجاه الخارج لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو اقتصادية أو مالية.

كما يمكن لمخاطر الدول أن تنجم عن الحد من التنقل الحر للرساميل أو لعوامل سياسية أو اقتصادية أخرى ويتم وصفها بالتالي بمخاطر التحويل. كما يمكن أن تترتب عن مخاطر أخرى ذات صلة بحدوث وقائع تؤثر على قيمة الالتزامات على الدولة المعنية (كوارث طبيعية، أزمات خارجية).

وتهدف سياسة مخاطر الدول للمجموعة أساسا لوضع نظام يتيح تقييم وضبط وتقليص وإن اقتضى الأمر تعليق بشكل احترازي لالتزاماتها على الدول ذات المخاطر الكبيرة وبشكل متناسق على صعيد المجموعة.

وتتضمن سياسة مخاطر الدول علاوة على استراتيجية التكفل بمخاطر الدول مبادئ إحصاء وتديبر ومراقبة هذه المخاطر والهياكل التنظيمية المسؤولة. ويعتبر العنصر المركزي لهذه التدابير التي تتيح الوقاية من المخاطر هي نظام التفويض والحد من الالتزامات. وتم إعداد هذا النظام بشكل يحد بشكل أكبر كلما ارتفعت المخاطر. وهكذا، تمت مقايسة مستوى الالتزام تبعاً لمستوى مخاطر الدول، المسجد بالتنقيط الممنوح لكل دولة والنسبة المئوية من الأموال الذاتية لكل هيئة في المجموعة.

وتعتبر تعهدات مجموعة بنك أفريقيا في غالبيتها محلية في المغرب. وتهم التعهدات على الأطراف المقابلة الأجنبية لبنك أفريقيا مؤسسات الائتمان الأجنبية. وتشكل هذه التعهدات موضوع:

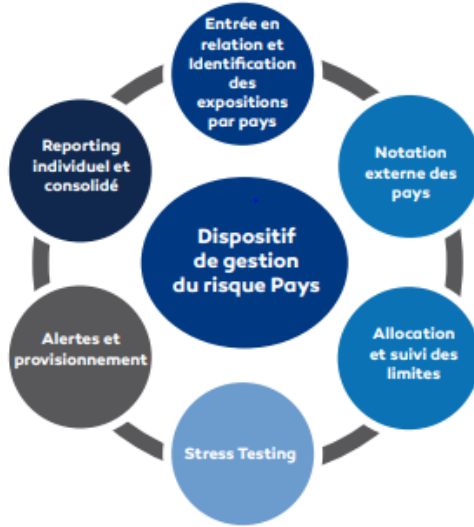
- ترخيص بعد تصنيف وتحليل المؤشرات الأساسية لكل طرف مقابل؛
- تتبع شهري، ويتم تبليغها للبنك المركزي من خلال بيان تنظيمي.

وتقدم التقارير المنجزة رؤية عامة للالتزامات العامة لمجموعة بنك أفريقيا تجاه الأطراف المقابلة البنكية الأجنبية. وهي تعكس التعهدات حسب الدول والتي تتضمن كافة الأصول المدرجة في الحصيلة وخارج الحصيلة والتي تمثل الحقوق على المقيمين في الدول الأجنبية.

وكتكملة لهذه البيانات، يقوم الفريق المسير لمخاطر المجموعة بإعداد شهري لتقرير تحليلي حول التعرضات الأجنبية لبنك أفريقيا. ويتيح هذا التقرير تقييم مستوى التعرضات الأجنبية لمجموعة بنك أفريقيا ويشكل لوحة قيادة لتتبع تطور المخاطر المرتبطة بكل دولة.

ويتم إعداد اختبارات ضغط بشكل نصف سنوي لتقييم تأثيرات هذه الظرفيات على ملاءة و تعرضات المجموعة. وتغطي اختبارات الضغط سواء الدول التي تتعرض فيها المجموعة بشكل كبير للمخاطر أو التي تعاني من عدم استقرار سياسي.

وفي إطار مخططة الاستراتيجية للتنمية، يقوم بنك أفريقيا بدراسة سيناريوهات التعزيز والإبقاء على بعض الدول والانسحاب من دول أخرى



6) الطابع غير المتوقع لمدة جا

ساهمة في الجهود الوطنية لمواكبة
نه لوضع تدابير التأجيل الجديدة

في إطار تنفيذ المخطط الاستعجالي
الأسر ومختلف القطاعات المتض
لاستحقاقات القروض بين يناير 2

- مؤسسات الإيواء السياحي، بمعنى القوانين الجاري بها العمل،
- المقاولات (وكالات الأسفار والمطاعم المصنفة) التي تزاوّل أنشطة منظمة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالسياحة
- مقاولات النقل السياحي، المطابقة لبنود دفتر التحملات المتعلقة بالسنة المالية لنشاط النقل السياحي.

7) المخاطر المالية المتعلقة بالبيئة

يشكل تقييم وتدابير المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من التدبير العام لمخاطر المشاريع موضوع التمويل. وهو أمر ضروري بالنسبة للأداء البيئي المستدام والناجح للمشاريع.

- وتهدف تدابير واجب اليقظة التي اتخذها بنك أفريقيا إلى :
- تحديد الآثار/المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والأمنية التي قد تنشأ ؛
- تقييم مطابقة المشروع للقوانين الوطنية، ومعايير الأداء لشركة التمويل الدولية ومبادئ الاستواء وأفضل الممارسات المتعلقة بالجوانب التنظيمية والاجتماعية
- تقديم خطة عمل للتخفيف من المخاطر وتسوية حالات عدم المطابقة التي تم رصدها

وخلال السنة المالية 2022، لم يتم تسجيل أي مخاطر مالية تتعلق بالجوانب البيئية.

تنبيه

لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 13
دجنبر 2022 تحت المرجع EN/EM/041/2022 .
وتوصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل براءة المنشور كاملاً والموضوع رهن إشارة العموم باللغة الفرنسية

